**المحور الاول:**

**البني الفكرية والمؤسساتية للتنمية السياسية**

يتناول هذا المحور تحليل معرفي و ابستمولوجي لظاهرة التنمية التي تعد من مواضيع علم السياسة ويخص تعدد التعريف والمفاهيم المختلفة للتنمية من الجانب الاقتصادي والسياسي والاجتماعي ،والتوسع بعض الشيئ في الجانب الاقتصادي لفهم الفاعل السياسي ،وكذلك تناولت مداخل التنمية السياسية ،والنظريات المختلفة للتنمية السياسية ،والحفر المعرفي للتنمية السياسية ونبدأ ب:

**أولا: تحديد المفاهيم:**

**تعريف التنمية:**

**أ- التنمية لغة** تعني النمو والارتفاع، وتعني ارتقاء المجتمع والانتقال به من الوضع الثابت إلى وضع أعلى وأفضل وحسن استغلال الطاقات المتوفرة المادية والمعنوية، وتوظيفها للأفضل لدى مجتمع معين.

**ب- التنمية اصطلاحا:** تعني زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر فترات من الزمن في الإنتاج والخدمات نتيجة استخدام الجهود العلمية لتنظيم الأنشطة المشتركة الحكومية والشعبية، وهناك العديد من التعاريف الأخرى وهي كثيرة لأنها مقترنة بمجالات واسعة لا على سبيل الحصر.

* وتعني التنمية كذلك على أنها عبارة عن مجموعة من الإجراءات تتخذ عن قصد من شأنها زيادة الدخل القومي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة بمعدل أكثر من زيادة نمو السكان، وتعرف كذلك بأنها مجموعة من التغيرات التي تحدث في مجتمع يسعى لتحقيق نمو مدعم ذاتيا في مدة قصيرة من الزمن.[[1]](#footnote-1)
* كذلك تعرف التنمية عامة على أنها عملية ديناميكية تتكون من مجموعة مترابطة من التغيرات البنائية والوظيفية التي تحدث في المجتمع، نتيجة للتدخل في توجيه حجم ونوعية المواد المتاحة داخل المجتمع، وذلك بهدف رفع مستوى معيشة الأفراد داخل المجتمع.[[2]](#footnote-2)
* وتعتبر التنمية عملية متشابكة ومعقدة ومتتالية، فالتنمية الاقتصادية تتمثل في تنفيذ خطوات عملية وإجراءات وقرارات بغية تحقيق أهداف محددة مثل: زيادة مساحة الأرض الزراعية ورفع إنتاجيتها، أو إنشاء مشاريع صناعية جديدة والقضاء على الطاقات العاطلة.[[3]](#footnote-3) وبالتالي فالتنمية عملية تتحقق من خلال تدخل المجتمع عن طريق الاستخدام الأمثل للإمكانيات والموارد الطبيعية والبشرية المتاحة بهدف تحقيق أقصى قدر ممكن من المنفعة بأقل التكاليف ، وفق خطط محددة سلفا من جانب مؤسسات المجتمع داخل حدود جغرافية معينة.[[4]](#footnote-4)
* وقد استخدم تعبير تنمية Development [[5]](#footnote-5) حديثا بشكل نسبي، حيث لم يكثر استخدامه إلا في الحرب العالمية الثانية للإشارة إلى رغبة الدول المستقلة تباعا في تحسين أوضاعها المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكانوا يطلقون عليها في السابق اسم الاقتصاد السياسي، أو البحث في أسباب ثروة الأمم،[[6]](#footnote-6) وقد أضحى مفهوم التنمية يعني التخلص من أوضاع عدم المساواة في النظام العالمي، فأهميته تنبع أن العالم أصبح مقسما إلى فئتين، فئة الدول الغربية المتقدمة، والدول المتخلفة، لذا حظيت باهتمام الفئتين، وبالتالي اهتمام الجميع بهذا المصطلح، والتنمية حسب الأستاذ (غابريال لوبيرا) مجموعة من الظواهر من نوع مختلف ذا طبيعة مركبة اجتماعية ونفسية.[[7]](#footnote-7)
* وتعني كذلك التنمية العملية التي تتضمن فعلا ديناميكيا بعيد الأمد يتناول بالتغيير حالات الكفاءة الإنتاجية والعدالة الاجتماعية والعلاقات البنائية كافة، بما يكفل تعظيم قدرات الذاتية للبلاد بشكل منفرد ، أو ضمن تكامل إقليمي أو قومي، وبما يؤمن استقلالية القرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بعيدا قدر الإمكان عن أي تأثيرا ت خارجية.[[8]](#footnote-8)
* وقد استخدمت عدة مفاهيم تشير إلى معنى التنمية حسب التطور البشري، فالتنمية كمصطلح ظهر بعد الحرب العالمية الثانية، فعلى سبيل المثال استخدم مصطلح التقدم المادي في عصر الثورة الصناعية، material Progress أو التقدم الاقتصادي Progress economic ، وقد ارتبط المصطلح كذلك بتطوير أوربا الشرقية فاستخدم مصطلح التحديث Modernisation، أو التصنيع industrialisation، ثم جاء مصطلح التنمية development، في حقل العلوم الاقتصادية وتهدف إلى تحسين نوعية الحياة لكل الأفراد، وانتقل المصطلح إلى حقل السياسة والعلوم السياسية مع بداية الستينات، ليهتم بتطوير البلدان غير الأوربية تجاه الديمقراطية ويعني بالمشاركة الانتخابية، النمو الاقتصادي، المنافسة السياسية، الولاء للدولة القومية، السيادة، المفاهيم الوطنية، ثم تطور المصطلح وارتبط بمجموعة من الحقول المعرفية، التنمية الثقافية، التنمية الاجتماعية، التنمية البشرية، التنمية الإنسانية.[[9]](#footnote-9)

وقد تجاوز مفهوم التنمية التقليدي الذي يعني الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية إلى المفهوم الأكثر شمولية وهو الاستخدام الأمثل للموارد سواء المتاحة لدى المالك الأصلي أو لدى غيره من الدول، ثم تجاوزت هذا المفهوم مفاهيم جديدة أخرى، إلى التنمية البشرية ressources developpement human ، باعتبار أن البشر هو الأساس ومحور تقدم الدول وليس المادة والموارد الطبيعية، كذلك أصبحت التنمية اليوم تهتم أكثر بتنمية نوعية الحياة متجاوزة كل المفاهيم السابقة، حيث انتقلت من التنمية البشرية إلى تحسين نوعية الحياة لدى الساكنة quality of life development.[[10]](#footnote-10)

والتنمية حسب الأستاذ علي غربي، عملية مركبة ومعقدة وشاملة تضم مختلف المناحي الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية والثقافية، وعدم إهمال الجوانب النفسية والبيولوجية، لفهم السلوك الإنساني والدوافع التي تربط الأفراد وما يقومون به من علاقات، وما يترتب عن ذلك من تفاعلات وأنظمة متداخلة، وتأثيراتها في المجتمع،[[11]](#footnote-11) وقد اعتبرت هيئة الأمم المتحدة أن التنمية عملية انتقال بالمجتمعات من حالة ومستوى أدنى إلى حالة ومستوى أفضل، ومن نمط تقليدي إلى نمط آخر متقدم كما ونوعا، والتنمية حل لا بد منه في ظل مواجهة المتطلبات الوطنية في ميدان الإنتاج والخدمات، وهكذا حللت الأمم المتحدة مفهوم التنمية باعتباره مجموعة الوسائل والطرق التي تستخدم من أجل توحيد جهود الأهالي والسلطات العامة بهدف تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المجتمعات المحلية والقومية.[[12]](#footnote-12)

ومن خلال هذه التعارف نستخلص أن التنمية لها عدة خصائص:

أ- أن التنمية تمتاز بالشمولية، وتشمل جميع أنشطة المجتمع المختلفة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والإدارية، وتنظر إلى المجتمع على أنه وحدة متكاملة ونظام منسجم يخص مجتمع معين.

ب- أن التنمية عملية مستمرة ما دام المجتمع في تغيير مستمر وتحولات تقتضي تغير الحاجات والمتطلبات بشكل مستمر.

ج- كذلك التنمية عملية هادفة غايتها تحقيق رفاهية المجتمع عن طريق زيادة كفاءة وأداء مختلف أنشطته.

د- تعتبر التنمية عملية إدارية واعية ومخططة وهي تتنافى مع العشوائية، فهي عملية إدارية وسياسية واقتصادية، تعتمد على التخطيط المسبق والبرمجة للوصول إلى أهداف معينة يكون المجتمع في حاجة إليها.[[13]](#footnote-13)

**02- تعريف النظرية:** لا شك أن هناك بعض الغموض واللبس في تعريف النظرية، فكثير ما تختلط المفاهيم لدى الباحثين وتستخدم على أساس أنها مرادفة أو مساوية لبعض المصطلحات مثل: النموذج model، والمنهج method، والاقتراب approch ، والتعميمات generalization، والافتراضات hyothesis، والقانون Law، فالنظرية تشير إلى مجموعة من التعميمات المرتبطة بصورة منظمة.

وتعرف النظرية إبستمولوجيا ب (theorein) وتعني الرؤية من الفعل يرى وتستخدم في الفلسفة وفي العلوم، وتعني الشيء الأعلى فكريا أو المجرد، واعتبرها علماء الاجتماع والإنسان كمفهوم بديهي لا يحتاج لتعريف، لكن هناك اتفاق على أن النظرية مجموعة من الافتراضات المجردة والعلاقات المنطقية التي تحاول شرح وتفسير كيفية حدوث ظاهرة معينة، وعرفها Zetterberg (بأنها مجموعة من الفروض التي تشبه القوانين مرتبطة منظمة)[[14]](#footnote-14).

وعندما نتحدث عن نظريات التنمية كنظريات، فإنها خليط من النظريات حول كيفية تغيير مرغوب فيه في المجتمع بأفضل الطرق وهذه النظريات تعتمد على مجموعة متنوعة من التخصصات العلمية والمناهج الاجتماعية، وهناك الكثير من النظريات التي تفسر التنمية الاقتصادية وكيفية حدوثها في دولة من الدول مثل: (نظرية التحديث، نظرية التبعية........) وليس هناك نظرية للتنمية واحدة بل هناك نظريات كثيرة لتفسير ظاهرة التنمية.

**03- تعريف السياسة:** هناك العديد من التعاريف المختلفة لكلمة سياسة وإذا ما أعددناها نجدها بالميئات، وهي جزء من الأمور اليومية التي يحياها الناس، وهي جزء من حياتنا ونقاشنا وجدالنا، وهذا من الناحية الظاهرة والبسيطة، وتعني ثلاث مظاهر فرعية حسب الأستاذ "جان ماري دان كان" Jean Marie Denquen، فهي تعادل كلمة إدارة gestion، والثاني يعادل كلمة إستراتيجية، وفي الثالث تعادل كلمة قيمة تحقيرية بشكل واضح تشير إلى العمل المكيافيلي المراوغ والضال، وتشير الأولى لكلمة إدارة متعددة الاستعمالات مثل: (سياسة النقل، سياسة صناعة السيارات، سياسة الطاقة، سياسة الطاقة، ... وغيرها، فمثلا سياسة النقل تكمن في تحديد توازن أمثل بين الخطوط الحديدية وطرق السيارات، والطرق المائية بغية مواجهة ضرورات الحياة الاقتصادية بالطريقة العقلانية الممكنة وبالتالي تعني الإدارة الحكيمة لمختلف شؤون الدولة.

والاستعمال الثاني غير النوعي: السياسة = الإستراتيجية وهنا يبدو البعد ذاتي، فقد تكون سياسة رجل ما أو مجموعة رجال أو سياسة حزب، أو سياسة مشروع، أو سياسة نقابة، أو سياسة رئيس الحكومة، أو سياسة الحكومة، وهنا الشخص هو الفاعل في مواجهة ما سوف يواجهه في الميدان بافتعال الخطط، وقد تكون ظاهرة لبعض الأطراف وهنا تدخل الإدارة الواعية.

والاستعمال الثالث غير النوعي: السياسة = الدسيسة، وتستعمل من أجل الحط من قيمة الشخص المطبقة عليه، وهي عبارة تحقيرية والمراد هنا فرض السيطرة لأغراض شريرة وغير أخلاقية[[15]](#footnote-15)، وفي اللغة العربية مأخوذة من الفعل "ساس يسوس سياسة"، واصطلاحا تعني رعاية شؤون الدولة الداخلية والخارجية، وعرفها كذلك الأستاذ "هارولد لازويل" بأنها دراسة السلطة التي تحدد من يحصل على ماذا ( المصادر المحدودة) متى وكيف، أي دراسة تقسيم الموارد في المجتمع عن طريق السلطة، وعرفها الشيوعيون بأنها دراسة العلاقة بين الطبقات، وعرفها الواقعيون بأنها فن الممكن أي دراسة وتغيير الواقع السياسي موضوعيا، بناءا على حسابات القوة والمصلحة.

وتعني كذلك تسيير أمور الجماعة وقيادتها نحو كيفية التوفيق بين التوجهات الإنسانية المختلفة والتفاعلات بين أفراد المجتمع الواحد، وهي تعني كذلك القيام على الشيء بما يصلحه. ومن خلال هذه التعاريف للسياسة نجدها هي وسيلة التنمية وغايتها.[[16]](#footnote-16)

**04- النمو والتنمية:** النمو لغة يعني الزيادة في مكونات الشيء، والنمو في الفكر الاقتصادي هو " عبارة عن عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية سريعة ومستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن (ربع قرن)، بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد غير المتجددة من النضوب، ويتضمن النمو تحقيق معدلات مرتفعة في المتغيرات الكلية (الدخل القومي، الناتج القومي، والعمالة والاستهلاك والادخار، وتكوين رأس المال بما يحقق الرفاه لاقتصاد معين بعينه)،[[17]](#footnote-17)ويعمل كثير من الاقتصاديين على اعتبار مصطلحي" النمو الاقتصادي" و "التنمية الاقتصادية" بمعنى واحد، وهما مترادفين في جوهرهم.

ويرى البعض أن التمييز بينهما لا يستند إلى أسس علمية بل يهدف إلى تحقيق أغراض محددة لوضع فواصل بين مجموعتين، البلدان النامية والدول المتقدمة ومن هنا فهي مرفوضة، والتفرقة بينهما أن النمو تلقائي يحصل مع مرور الوقت باستمرار وجود تشكيلة اجتماعية معينة وسعيها الدائم للعيش، فالسكان في تزايد واحتياجاتهم في اتساع وبالتالي فإنهم يحاولون زيادة إنتاجهم منها، وبذلك ارتبط النمو الاقتصادي بمعدل نمو الناتج القومي الإجمالي، أما التنمية فإنها تستوجب التدخل والتوجيه من قبل الدولة التي لها القدرة على تنمية المجتمع اقتصاديا بشكل خاص وهي مسؤولة عن التنمية، ويمكن القول كذلك أن النمو مرتبط بالمجتمعات الرأسمالية كلها تحقق فيها النمو الاقتصادي تلقائي، في حين أن المجتمع السوفياتي حقق التنمية الاقتصادية ويعد " شومبيتر" أول من ميز بين النمو والتطور الاقتصادي (التنمية).[[18]](#footnote-18)

والنمو مفهوم اقتصادي تقني أما التنمية مفهوم اقتصادي سياسي، وهو ما ذهب إليه "ولنسكي" J.Walnsky أن النمو الاقتصادي أهم عنصر منفرد في التنمية الاقتصادية ولا يكفي لضمان تحقيقها وهو ليس مرادفا لها أي التنمية،[[19]](#footnote-19) فالنمو يخدم التنمية ويحققها والتنمية تخدم زيادة النمو الاقتصادي.

**05- التخلف والتنمية:** التخلف ظاهرة معقدة مركبة ذات أبعاد متعددة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، وتعود ظاهرة التخلف إلى انبثاق الحركة الصناعية في أوربا مقابل عدم ظهورها في العالم الثالث، مع عدم القدرة على اللحاق بالغرب الصناعي، وظهور بعض التشوهات العميقة في البناء العام الكلي للدولة، وقد حظيت الظاهرة باهتمام عالمي من جانب رجال الفكر عموما ، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وهذا يعود إلى حصول الغالبية من دول العالم الثالث على الاستقلال، وهدف الدول النامية التخلص مما تعانيه من تشوهات أبرزها التخلف، واشتداد حدة التوتر الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، وهذا خلق بعض الاهتمام من قبل القوى العظمى، في ظل تحسن وسائل الاتصال، ومطالبات الأمم المتحدة بضرورة تحسين أوضاع الدول الاقتصادية والاجتماعية للدول والشعوب، ومما لا شك فيه أن عقد الستينات والسبعينات هما عقدين للتنمية.

وهناك من عرف التخلف بأنه ( وضع يتميز بانفصام أو جنوح نحو الانفصام بين نماء ديمغرافي قوي نسبيا، وبين تزايد ضعيف نسبيا في الموارد التي يتصرف بها السكان حقيقة)، وهناك تعريف الأستاذ "هوفمان" (تتميز الدول المتخلفة بشيوع الفقر، ويترتب تكدس القوة العاملة بشكل كبير على عنصر العمل الوحيد وهو الأرض، حيث تظهر البطالة المقنعة)[[20]](#footnote-20)، والتخلف تمتاز به الدول النامية، بحيث يمس مستوى المعيشة والدخل ناتج عن ضعف الإنتاجية،[[21]](#footnote-21) وللخروج من التخلف لا بد من إحداث عملية التنمية، والتخلف له مؤشرات وخصائص يقاس بها وهو من صميم اختصاص التنمية كعملية مركبة تشمل جميع المجالات.

**6- سياسة التنمية:**

السياسة كلمة يونانية Politique، تتكون من Polis وتحمل معنى المدنية و Techne أي فن التدبير، ومعناها فن إدارة المدنية أي تنظيم حياة الأفراد في مجتمع له أساليبه المدروسة ونظمه ودولته، واستخدم اليونان قديما كلمة "بوليتيكا" Politie وقصدوا بها الدولة ودستورها والنظام السياسي والجمهورية والمواطن وتحديد مركزه في الدولة، واستخدموا كلمة Politica ومعناها المصالح المدنية، وهي كل ما يمس الدولة والدستور والنظام السياسي والجمهورية والسيادة، أي كذلك فن تدبير شؤون الناس أي الحكومة،[[22]](#footnote-22) وتعني القوانين التي تنظم أشكال الحكومات وطريقة إشراك المواطن في الحكم أو النظم السياسية القومية، وحسب الموسوعة الفرنسية أي السياسة فن الحكم في الدولة، ويقول الأستاذ "روديه" أن السياسة هي فرع من العلوم الاجتماعية يبحث في نظرية تنظيم الحكومات وتصرفاتها ونظمها وسائر الهيئات التي تتخطى حدود الدولة وتؤثر في السياسة العامة، ومن التطورات الاجتماعية واتجاهاتها، ويمكن أن تؤخذ كلمة الدولة على أنها الشعب أو البلاد أيضا.[[23]](#footnote-23)

وبالتالي فإن سياسة التنمية تقوم بها الدولة وهي المحرك الأساسي لها، ويقع العبء الأكبر عليها في تحقيقها والنهوض بها وبالمجتمع، سواء كانت الدولة برجوازية – أي الدولة في يد الطبقة البرجوازية- أو كانت تعبر عن صراع المصالح في المجتمع، أو كانت دولة بروليتارية، ففي جميع الأحوال سياسة التنمية تقوم بها الدولة كجهاز فوقي يدير المجتمع ويخضع لتفاعلات القوة أكثر من التزامه بقواعد الحق ، ودور الدولة تاريخيا حتى في التجربة الأوربية، كان لسياسات الدولة دور كبير في التراكم الرأـس مالي ، من خلال تأمين الأسواق، وتصريف المنتجات لتحقيق نمو الصناعة والتطوير والمواد الأولية والطاقة[[24]](#footnote-24)، لذلك فإن سياسة التنمية تكون بيد الدولة وعادة ما تلجأ للتخطيط والبرمجة والسياسات العامة، وتخصص الميزانيات الضخمة لتحقيق ذلك باعتباره مطلب سياسي واقتصادي لتحقيق الرفاه العام الاجتماعي، وسياسات التنمية تختلف من دولة إلى دولة ومن نظام سياسي إلى آخر، وحسب الأولويات والإمكانيات والمطالب الاجتماعية للمواطنين، بشكل متوازن وشامل ومستمر لكافة المواطنين.

**7- نموذج التنمية:**

يعرف الأستاذ «كوهن" Thomas S. Kuhn في كتابه The structure of scienntific Revevolutions في عام 1970 أن النموذج مجموعة متآلفة منسجمة من المعتقدات والقيم والنظريات والقوانين والأدوات والتكتيكات والتطبيقات، يشترك فيها أعضاء مجتمع علمي معين، وتمثل تقليدا بحثيا كبيرا أو طريقة في التفكير والممارسة، ومرشدا أو دليلا يقود الباحثين في حقل معرفي ما[[25]](#footnote-25)، ونجد كلمة نموذج في مختلف الحقول المعرفية [[26]](#footnote-26) (النمذجة العلمية ) هي عملية إنشاء وتوليد نماذج مجردة أو اصطلاحية، وتعرض العلوم مجموعة كثير باستمرار من المناهج والتقنيات والنظريات حول كل النماذج العلمية المتخصصة، ويتم عرض النظريات العامة حول النمذجة العلمية في فلسفة العلم ونظرية الأنظمة أو حقول جديدة مثل التمثيل المرئي للمعرفة [[27]](#footnote-27).

وإذا ما استعملنا مصطلح نموذج التنمية فنقصد بذلك طريقة حدوث عملية التنمية في دولة ما، فهو ذا طبيعة خاصة يختلف من دولة إلى أخرى، فكل دولة لها نموذجها الخاص في التنمية حسب الإمكانيات المتاحة للدولة المادية والمعنوية سواء تعلق الأمر كذلك بالجانب الاقتصادي، ويشمل الصناعة والفلاحة والسياسي( طبيعة النظام السياسي) وكذلك الجوانب الاجتماعية والثقافية مثل النموذج التنموي لدى دول أوربا الشرقية وتحولها وطبيعتها الخاصة وخاصة تاريخها ساهم كثيرا في تبني نموذج تنموي يختلف عن أوربا الغربية، تبني النموذج الاشتراكي، وقد كان له تأثير سياسي كبير واضح وتأثير الوضع الدولي على هذا التوجه والتفكير أساسا كان منصبا على الجانب الاقتصادي التكنولوجي( العملية الاقتصادية) أما النموذج التنموي الكوري على سبيل المثال ( التركيز على التعليم كما وكيفا) وبالتالي التركيز على الجانب الثقافي كمحرك للنموذج التنموي.

وبالتالي فإن النموذج التنموي قد يختلف من دولة إلى أخرى ومن القطاع القائد لعملية التنمية والأداة المحركة التي تستطيع إحداث توسع كبير للحالة الاقتصادية العامة للدولة [[28]](#footnote-28)، ومن سيمات النماذج التنموية أنها تقدم حلول للواقع المختلف وهي تحدي اقتصادي وسياسي للنظام السياسي بالدرجة الأولى في حالة الفشل والنجاح.

**8- إستراتيجية التنمية:**

اشتقت كلمة إستراتيجية (strategy) من اليونانية (strategos) وتعني فن القيادة أو فن الجنرال، (the art of General ship) فهي ترتبط بالنواحي العسكرية، وقد عرفت حسب قاموس (new Word dictionary whester’s) بأنها علم تخطيط العمليات العسكرية وتوجيهها، وشمل المصطلح العديد من العلوم والميادين كالعلوم الاجتماعية والسياسية والاقتصاد، وقد عرفها الأستاذ " كوين Quinn بأنها النموذج أو الخطة التي تتكامل فيها الأهداف الرئيسية والسياسات والإجراءات ومتابعة أنشطتها للتأكد من تحقيق الترابط التام.

في حين يرى "داركر" Drucker على أنها عملية مستمرة لتنظيم وتنفيذ القرارات الحالية وتوفير المعلومات اللازمة وتنظيم الموارد والجهود الكفيلة لتنفيذ القرارات وتقييم النتائج بواسطة نظام معلومات متكامل وفعال. وبالتالي فإن الإستراتيجية خطة عمل أو خطط قيادية واضحة ترسم وتحدد غايتها وأهدافها، وتقوم بتطوير هياكل وتخصص الموارد اللازمة، أو مجموعة من القرارات تتخذ وفقا للبيئة المحيطة بالمجتمع والدولة لتنظيم جوانب التنمية [[29]](#footnote-29)، فعلى سبيل المثال أطلقت دولة قطر خطة إستراتيجية للتنمية تدوم من 2008 إلى 2030 بهدف إرساء الأسس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبشرية وبيئية مستديمة، وبدأت بتشكيل اللجنة التسييرية لإعداد الإستراتيجية وتشكيل فرق عمل تمثل كل فئات المجتمع وقطاعاته، ثم الإعداد بإشراف مجموعات تنفيذية، بحيث تم إنجاز 14 إستراتيجية قطاعية 2014.[[30]](#footnote-30)

وتعني إستراتيجية التنمية لدولة ما على أنها (تحديد الأسلوب المناسب لاستغلال موارد الدولة والتغلب على نقاط الضعف، وكيفية التصرف في مواجهة التغيرات التي تطرأ، أي فن استخدام موارد الدولة وإمكانياتها لتحقيق الأهداف العامة للدولة، أو أنها الرؤية الشاملة لتحقيق العدالة الاجتماعية والرفاهية القادرة على الارتقاء بعملية نشر القيم الحضارية بمعنى أن يكون هناك التزام قادر على تقديم أفضل الخدمات من خلال تحفيز البشرية باتجاه الاستغلال الأمثل للموارد، وهناك غايات وأهداف ومشاريع وبرامج وخطوات عمل، وإعداد البيانات والمعلومات، والتصور المستقبلي (إلى أين نذهب) وكيفية تحقيق الأهداف التي تم وضعها [[31]](#footnote-31)

**ثانيا: أنواع التنمية:**

هناك عدة أنواع للتنمية حسب التطور الاقتصادي والاجتماعي والحضاري والسياسي، فهناك التنمية الاجتماعية، التنمية الاقتصادية، التنمية السياسية، التنمية الثقافية، التنمية البشرية، التنمية المستدامة.

1. **التنمية الاجتماعية:**

يختلف هذا المفهوم من مجال إلى آخر فهي لدى بعض المهتمين بالعلوم الإنسانية والاجتماعية هي تحقيق التوافق لدى أفراد المجتمع بما يعنيه هذا التوافق من إشباع بيولوجي ونفسي واجتماعي، ولدى المهتمين بالعلوم السياسية والاقتصادية هي الوصول بالإنسان إلى حد أدنى كمستوى المعيشة لا ينبغي أن ينزل عنه باعتباره حقا لكل مواطن تلتزم به الدولة،وتعزز الجهود الأهلية لتحقيق كفاءة الاستخدام للإمكانيات المتاحة بالحلول الذاتية ،ولدى المصلحين الاجتماعيين تعني التنمية الاجتماعية توفير التعليم والصحة والمسكن الملائم والعمل والتأمين الاجتماعي، والقضاء على الاستغلال، والعمل على تكافؤ الفرص والإنتفاع بالخدمات الاجتماعية، وعند رجال الدين تعني الحفاظ على كرامة الإنسان وتحقيق العدالة وقيام التعاون على كافة المستويات، والتأكيد على المشاركة في كل ما يتصل بحياة الإنسان ومستقبله.[[32]](#footnote-32)

وتعرف التنمية الاجتماعية social development بأنها سلسلة من العمليات الإدارية المخطط لها التي تسعى لتحقيق الأهداف التي تقود الطاقات والإمكانيات إلى التفاعل والاستغلال الأمثل، وتحفيز جهود الدولة والقطاعات العامة التابعة لها، وإيجاد روابط اجتماعية بينها وبين القطاع الخاص والمواطنين، ويأتي ذلك بأكمله لخلق تغيرات على النشاطات والمجالات الاجتماعية كالقيم والعادات والمعتقدات والنظم والمواقف، والحاجات المعيشية للأفراد على الصعيد المادي والمعنوي، ولها أهداف يرجى تحقيقها مثل التحفيز على التغيير المستمر والترغيب به، الاهتمام بالتعليم والارتقاء بالأوضاع الاجتماعية للأفراد، غرس القيم النبيلة عند الأفراد، دعم الأسرة وتحقيق التماسك والاستقرار.[[33]](#footnote-33)

**03-التنمية المستديمة:** sustainable development

تعد التنمية بأنواعها عملية ديناميكية مستمرة تهدف إلى تبديل الأبنية الاجتماعية وتعديل الأدوار والمراكز وتحريك الإمكانات المتعددة الجوانب بعد رصدها وتوجيهها نحو تحقيق هدف التغيير في المعطيات الفكرية وبناء دعائم الدولة العصرية، وتحقيق مجتمع متعلم، ومحاربة البطالة والفقر والصحة، ومجتمع الحقوق، وقد أصبح الحق في التنمية الذي أقرته الأمم المتحدة عام 1986م، "بأنها عملية متكاملة ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية، تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل السكان وكل الأفراد، والتي يمكن عن طريقها إعمال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية"، وهناك الكثير من التعاريف للتنمية المستدامة " التنمية تعنى باحتياجات الحاضر دون التقليل من قدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها"، وتهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق التوافق والتكامل بين البيئة والتنمية من خلال ثلاثة أنظمة هي نظام حيوي للموارد ونظام اقتصادي واجتماعي.

ويعني نظام حيوي للموارد القدرة على التكيف مع المتغيرات الإنتاجية، البيولوجية للموارد لعملية التصنيع والإنتاج، لتكوين الموارد الاقتصادية بطريقة منظمة غير جائرة، أما النظام الاجتماعي يعني توفير العدالة الاجتماعية لجميع فئات المجتمع، وأخيرا النظام الاقتصادي، ويعني القدرة على تحقيق معادلة التوازن بين الإستهلاك والإنتاج لتحقيق التنمية المنشودة التي تعتني بالتحسن المستمر في نوعية الحياة والقضاء على الفقر بين فئات المجتمع، والمشاركة العادلة، وتحسين إنتاجية الفقراء والانضباط في الأساليب وانضباط المجتمع،[[34]](#footnote-34) وتتصف التنمية بالصفات التالية:

تتصف بالشمولية بما هو طبيعي واجتماعي فتحرص التنمية المستدامة على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع وأن عناصر التنمية المستديمة لا يمكن فصل بعضها عن بعض لتداخل العناصر الكمية والكيفية.[[35]](#footnote-35)

**03 - التنمية البشرية:**humain development

منذ بداية الستينات والسبعينات من القرن 21 خاضت الدول النامية تطبيق المفهوم الشائع للتنمية الاقتصادية، واستطاع بعضهم تحقيق نمو اقتصادي كمي لا بأس به، ولكن ظل الفرق واضحا بين السكان في مستويات المعيشة من ناحية توفير الحاجات الضرورية ودرجة الرفاهية، وعكست الأرقام في إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا الوسطى تدهورا في مستويات الصحة والتعليم والعمر المتوقع للأفراد، أثر سلبا على مستوي إنتاجية القوى العاملة والنقص المتزايد في مستوى الإشباع من السلع والخدمات الضرورية، كل هذا القصور دفع الكثير من الاقتصاديين إلى انتقاد مدخل التنمية التقليدي وعدم كفايته، وقد ارتبط مفهوم التنمية بمجموعة الحقول المعرفية، فأصبحت هناك التنمية الثقافية لرفع المستوى الثقافي وترقية الإنسان، والتنمية الاجتماعية التي تطور التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع والفرد والجماعة، المؤسسات الاجتماعية والمنظمات المدنية.

ثم جاء مفهوم التنمية البشرية الذي يهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشته وتحسين أوضاعه الاجتماعية، ويقوم على مفهوم أن البشر هم الثروة الحقيقية للأمم، وأن التنمية البشرية هي عملية توسيع خيارات البشر، فهي لا تنتهي عند تكوين القدرات البشرية مثل تحسين الصحة وتطوير المعرفة والمهارات بل تمتد إلى أبعد من ذلك، حيث الانتفاع بها سواء في مجال العمل من خلال توفر فرص الإبداع أو التمتع بوقت الفراغ أو احترام الذات الإنسانية، والمساهمة الفعالة في النشاطات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية، وأصبحت توجها إنسانيا عالميا للتنمية المتكاملة[[36]](#footnote-36)، وأن البشر هم الثروة الحقيقية لأي أمة، وقدرات الأمم تقاس بما تملكه من طاقات بشرية مؤهلة ومدربة، قادرة على التكيف والتعامل مع أي جديد، بكفاءة ودراية وفعالية عالي.[[37]](#footnote-37)

**04- التنمية الاقتصادية:**economical development

يمكن اعتبار النمو الاقتصادي هو التحسن الكمي لمجمل الاقتصاد بما في ذلك إنتاجية العمل، الموارد والنمو السكاني، أما التنمية الاقتصادية فإنها سلسلة التغيرات والتكيفات التي إذا لم تحدث يتوقف النمو الاقتصادي، وتعرف التنمية الاقتصادية بأنها: (مجموعة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الموافقة للنمو)، والتنمية الاقتصادية أشمل من النمو الاقتصادي، وهي تسعى إلى إحداث تغيير هيكلي في هيكل الناتج مع ما يقتضيه ذلك من إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات، وتسعى لتحقيق الحياة الكريمة للإنسان، وهي ضامنة لاستمرارية عملية النمو من خلال ضمان استمرارية تدفق الفائض الاقتصادي الموجه للاستثمار، وتهتم بزيادة الدخل القومي و توزيعه.[[38]](#footnote-38)

إن التنمية الاقتصادية في جوهرها تجسيد لمستوى وعي المجتمع لقضاياه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وإجراءات تتجاوز حالة الوعي إلى الاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية مع الإقرار بأهمية الديمقراطية كنموذج يعبر عن حركة اشتراطيه لتغيير أشكال التعبير الإبداعي قبل أن يكون مجرد أفكار وتنظير دعائي، وهذا يحتاج إلى إرادة مجتمعية تفرض دورها ومشاركتها في عملية استبدال حالة التخلف الاقتصادي والاجتماعي بحالة متقدمة، ولتكون التنمية فاعلة بكل أبعادها في سياق الاستمرارية، وهذا بفرض تغيير أساليب الإنتاج القديمة بأساليب تلائم التقدم والتطور، وفي الواقع أن التنمية الاقتصادية تعني الدول النامية أكثر من الدول المتقدمة والغاية من التنمية الاقتصادية (الصناعة، الفلاحة، والخدمات) هو رفع دخل الفرد خلال مدة زمنية محددة، وتغيير وتصحيح الإختلالات الهيكلية التي يعبر عنها الارتقاء بمضامين البناء الاجتماعي والثقافي والسياسي، دون تقليد للأطر الغربية.[[39]](#footnote-39) وعليه فإننا نتوسع بعض الشيء وباختصار في التنمية الاقتصادية باعتبارها اقرب واهم للمعرفة السياسية و التحكم فيها.

**ا: النظريات الكلاسيكية للتنمية الاقتصادية:**

إن هناك مجموعة من النظريات المختلفة التي فسرت عملية التنمية وحللت الواقع المعقد عبر الفترات التاريخية بداية من الثورة الصناعية إلى فترة الخمسينيات والستينيات، وتتراوح هذه النظريات بين النظريات اللبرالية واليسارية التي تبدأ من النظرية الكلاسيكية للاقتصاد السياسي والنظرية النيوكلاسيكية للتنمية، وصولا للكنزية ثم اللبرالية الجديدة ومفهومها للتنمية، ثم النظريات اليسارية بداية بالمذهب الاشتراكي الطوبوي ومفهومه للتنمية مرورا بالنظرية الماركسية الأرثوذكسية للتنمية ( كارل ماركس – إنجلز) ثم النظرية الكلاسيكية الامبريالية للتنمية (لكسمبورغ- بوخارين – لينين) .

**01- النظريات الليبرالية:**

**أ- النظرية الكلاسيكية للاقتصاد السياسي:** لعل المفكر الفرنسي " أنطوان دي مونسكراتيان" هو أول من استخدم تسمية الاقتصاد السياسي عام 1615م حينما اتخذ منه عنوانا لمؤلفه ( traité d’économie politique) ثم راح هذا العنوان يستخدم بطريقة واسعة منذ القرن الثامن عشر، إلا أن الاقتصاديين الرأسماليين أرادوا منذ أواخر القرن الماضي إبعاد الجانب السياسي عن دراساتهم الاقتصادية، وهو ما يفسر لنا كيف اختفت على أيديهم التسمية التقليدية لدراسة الاقتصاد السياسي، ليطلق عليها مع " ألفرد مارشال" إسم علم الاقتصاد دون توظيف آخر خاصة مناقشة القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي قد تكشف عن عيوب النظام الرأسمالي، لذا أصبغوها بطابع البحث العلمي[[40]](#footnote-40).

في الحقيقة إن هناك تفكير اقتصادي موجود منذ البدايات الأولى للخلق وما خلفه التراث الحضاري الإنساني خاصة الحضارات القديمة، كالحضارة الفرعونية وحضارة الصين القديمة والهند وبلاد الرافدين والفينيقيين، وصولا للتراث الإغريقي والروماني والبيزنطي والكنسي والإسلامي إلى عصر النهضة إلى اليوم[[41]](#footnote-41)، فقبل عشرة آلاف سنة وأكثر كانت هناك نظم اقتصادية ومناهج متبعة لتحقيق حياة اقتصادية تضمن استمرار الجنس البشري، فساد نظام اقتصادي يدعى النظام المشاعي، وقبل النبي عيسى أي قبل الميلاد ساد الفكر اليوناني خاصة إسهامات ( أفلاطون، وأرسطو) فقد ساد في هذه الحضارات النظام العبودي، وبعده الفكر الروماني، وبعد الميلاد أي من القرن الخامس إلى القرن الخامس عشر كان الاقتصاد في ظل الفكر الكنسي اللاهوتي وسيطرة الكنيسة (فكر توما الأكويني) ساد نظام الإنتاج الإقطاعي، وفي نفس الفترة بداية من القرن الثامن الميلادي، ظهر الإسلام كديانة روحية ودنيوية امتد على مساحة واسعة من القارات الثلاث ( آسيا، إفريقيا، أوربا) له تطبيقات خاصة تتميز بالخلافة الراشدة ثم تبعها نظام وراثي سياسيا، وإقطاعي اقتصاديا.

ومن القرن الخامس عشر إلى القرن السابع عشر ساد الفكر الموركنتي (النظام الرأسمالي التجاري)، وبعد حركة الكشوف الجغرافية ساد الفكر الفيزيوقراطي (الطبيعيون) من سنة (1730- 1760) وأيضا كان نظاما رأسمالي تجاري، ومن بداية ( 1776- 1880) ساد الفكر الكلاسيكي ( الثورة الصناعية الأولى)، مع ظهور المحرك البخاري وبداية النظام الرأسمالي الصناعي، بعدها ظهر الفكر النيوكلاسيكي (الحديون) من ( 1880إلى 1929م) أيضا مثل النظام الرأسمالي الصناعي، ومن سنة ( 1936 إلى 1974) الفكر ألكنزي، ومنذ بداية الستينات ظهور الفكر ألنقودي ( ميلتون فريدمان) و ظهور النظام الرأسمالي المالي، ومن سنة (1986 إلى 1988م) ظهور فكر مدرسة اقتصاديات العرض (إصلاحات ريغان وتاتشر) ومثلت كذلك النظام الرأسمالي المالي، ومن سنة 1991م إلى اليوم هيمنة النيوكلاسيك الجديد وانبعاث اقتصاديات النمو الاقتصادي، ومثله النظام الرأسمالي المالي، والعولمة، والسيطرة الأمريكية[[42]](#footnote-42)، لعل من يمثل المدرسة الكلاسيكية الأستاذ آدم سميث Adam Smith، والذي يرى أن الحرية والتنافس تمثل الأجواء الملائمة لأقصى نمو اقتصادي، وحدد أهم العناصر التي تؤثر في عملية النمو الاقتصادي وهي:( التخصص، والتراكم الرأسمالي، وزيادة الإنتاجية من خلال الإبداع التكنولوجي[[43]](#footnote-43).

لقد أدى التوسع الهائل في الصناعة في بريطانيا إلى زيادة الطلب عليها وهذا أدى بدوره إلى حدوث حركة كبيرة من الاختراعات تسبب في تغيير أساليب الإنتاج تغيرا جذريا وزيادة هائلة في الطاقة الإنتاجية للمصانع، وهذا نتج عنه تطور الصناعة في إنجلترا واحتكارها للمجال الصناعي والتجاري العالمي، أدت الثورة الصناعية إلى حدوث مشكل البطالة، كذلك أن التجارة لم تعد هي المصدر الوحيد للثروة بل الصناعة وتوظيف التجار لأموالهم في الصناعة فأصبح الأمر مغري للاستثمار في المصنع.

وقد آمن الأستاذ "آدم سميث" بالقانون الطبيعي ومبدأ التوازن وتحقيق المصلحة الذاتية، واعتقد بوجود يد خفية تنظم وتوازن بين مصلحة الفرد والمجتمع، كان ضد تدخل الدولة عكس سابقيه في النشاط الاقتصادي، وأن تحقيق الحرية في كافة المجالات ( دعه يعمل اتركه يمر) يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي، ومن ثمة تحقيق الاستفادة لكافة الأطراف ومن ثمة يحقق المصلحة العامة التي تحقق عملية التنمية والرفاه الاجتماعي، فالدولة فقط تجمع الضرائب والحماية من الخطر، وبالأساس اعتقد أن واجب علم الاقتصاد هو الكشف عن العوامل التي تؤدي إلى تحقيق زيادة ثروة الأمة، وأن العمل هو أساس الثروة، وتقسيم العمل يزيد من مستوى الإنتاجية[[44]](#footnote-44) ، ولكنه لم يتحدث عن كيفية إحداث التنمية ولم يتحدث كذلك عن تطوير الدول المستعمرة فكان محافظا ورأسماليا، ولم تبين لنا بشكل عام النظرية الكلاسيكية كيفية حدوث التنمية ولم تناقش أوضاع التخلف والتطور، وفي إطار النظريات الليبرالية للتنمية ظهرت بعد المدرسة الكلاسيكية مدرسة أخرى هي:

**02- المدرسة النيوكلاسيكية (الحدية):**ساد الفكر النيوكلاسيك في بداية السبعينات من القرن التاسع عشر ( "ستانلي جيفونز" من بريطانيا، "كارل منجر" من النمسا، "وليون فاليراس" من فرنسا) وكانت أفكارهم تدور حول تطوير التحليل الاقتصادي لسلوك الأفراد والوحدات الاقتصادية، واعتبرت أن الاقتصاد يخضع للأحكام الشخصية والنفسية، فالطلب يتحدد بالمنفعة الحدية، واعتبر الطلب محدد رئيسي للسعر، دافعت كذلك على مبدأ الحرية الاقتصادية واعتمدت الأشكال البيانية والرياضية في توضيح العلاقات الاقتصادية[[45]](#footnote-45)، وتحول علم الاقتصاد من علم يدرس العلاقات بين الناس أثناء عمليات الإنتاج والتبادل والتوزيع إلى علم يدرس علاقات الناس مع الأشياء، ولم يجدوا تناقض بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي[[46]](#footnote-46)، لم تقدم المدرسة حلولا كبيرة لتجاوز الأزمات في ظل النظام الرأسمالي، وعملياتها كانت علمية نظرية لتطوير علم الاقتصاد السياسي ولم تتحدث عن تطوير الدول وتنميتها، بل ظلت حبيسة المفاهيم والإيديولوجية، وعدم وجود حلول خاصة في ظل زيادة الحركة الاستعمارية والظلم الاجتماعي والأزمات الاقتصادية، إلى ولادة أطروحات وآراء نظرية أخرى قد تسهم في تصحيح الأوضاع خاصة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية 1929م، التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد وجهت لها عدة انتقادات أنها ركزت على النواحي الاقتصادية في تحقيق التنمية والنمو متجاهلة النواحي الأخرى الاجتماعية والثقافية والسياسية، كذلك التنمية تتم تدريجيا في حين تتحدث عن الدفعة القوية ، كذلك اهتمت بدراسة المشكلات الاقتصادية القصيرة دون الطويلة[[47]](#footnote-47)، افتراض حرية التجار وتدخل الدولة والحواجز الجمركية في حين حدثت أكبر أزمة في الثلاثينات.

**ظهور النظرية الكنزية:**تعد من أهم المدارس الاقتصادية في التاريخ المعاصر ابتدأت وما زالت الأكثر خطورة من نظيراتها من حيث التأثير والاهتمام، تزامن ظهورها ع الأحداث الكبرى التي شهدها العالم الصناعي أثناء الكساد العظيم لتأتي كعلاج قبل أن تكون فلسفة وبرنامج عمل، وكونها نظرية متقدمة في التحليل، وينطلق "كينز" في التحليل من الاستهلاك وليس الإنتاج حيث في اعتقاده لا يرجع سبب الأزمات إلى نقص الإنتاج، وإنما إلى قصور الأسواق، ومعنى ذلك أن الفجوة بين الدخل والاستهلاك الذي هو أحد عناصر الطلب الفعال، تعود إلى قانون الميل الحدي للاستهلاك ويعتمد على عدة عوامل، منها أن الاستهلاك يتعلق بالدخل الصافي أكثر منه بالدخل الإجمالي ، أن الطبقة البرجوازية تتأثر في الاستهلاك نتيجة للتغيرات غير المتوقعة في فهم رأس المال، أن العادات الاجتماعية والميول الذاتية لها تأثير على أسعار الفائدة ودور السياسة المالية وتغيراتها.

أكد كذلك "كينز" بالخروج عن القواعد الكبرى للبرالية وهي تدخل الحكومة وإضفاء الطابع الوظيفي لإحداث التوازنات الداخلية لتحقيق الاستقرار دون إهمال التوازنات الدولية واقترح نظاما دوليا يسمح بتبني سياسات مع الأهداف الدولية، واعتبر الاشتراكية الواعية في مجال الاستثمار هي الوسيلة للخروج من المأزق، وقد تعرض "كينز" للعديد من الانتقادات منها أنه يتصف بالسكون، كذلك أن "الكينزية" ذات جدوى في ظروف العمالة غير الكامل، اهتم بالنقود وأهمل السندات، تجاهل التقدم التكنولوجي الذي قد يغير التوظيف الرأسمالية، كذلك أن نجاح السياسات الكينزية المتمثلة في الأسواق المالية والنقدية، و الإدخارات، تشمل الدول الرأسمالية في حين يتجاهل الحديث عن الدول النامية[[48]](#footnote-48)، بعد ظهور العديد من الأزمات في ظل الفكر الكينزي خاصة التضخم والركود في فترة الثمانينات والتسعينيات أدى إلى ظهور اللبرالية الجديدة ومفهومها للتنمية.

**الليبرالية الجديدة ومفهومها للتنمية:** لقد كانت العلاقات الاقتصادية مدخل نقاش فيما يتعلق بالدولة والسوق في الفكر الاقتصادي فعند الكلاسيك " آدم سميث" والتقليديين، بحيث يعتر السوق أساس النظام الاقتصادي، وهو النظام الطبيعي الذي ينعكس في اليد الخفية التي تحقق التوازنات، ونفس ما ذهب إليه الكلاسيكيون الجدد "والرس" و "مارشال" حيث هيمن مصطلح عدم تدخل الدولة ما عدا تسيير الأملاك العامة والدفاع والأمن، وبعض القطاعات كالتربية، في ظل ظهور الاشتراكية في الإتحاد السوفيتي بداية من العشرينات من القرن الماضي بعد نجاح الثورة البلشفية 1917م.

وفي ظل الصراع مع الإتحاد السوفيتي ابتداء من 1945 إلى 1975م، تلخصت أفكار الرأسمالية في أكثر ليبرالية، القليل من الدولة، وبعد ضعف وسقوط الإتحاد السوفياتي وسيطرة النموذج الأنجلوساكسوني وتلاشي دور الدولة وصعود أكثر للقطاع الخاص وتنامي دور السوق وظهور فكر العولمة والأحادية وتوسيع دور اقتصاد السوق وفشل التنمية في العالم الثالث وسياسات التأميم، وتنامي العالمية والدولية على حساب القطرية وتزايد تطور النظام الرأسمالي الذي انتقل انتقالات كمية ونوعية خيالية خاصة في ظل إصرار العولمة، وتصدي التنظير الجديد للنظام الرأسمالي والعولمة وإفرازاتها مع الكينزيين الجدد (مع مفهوم الاستباق العقلاني أو نظرية المعلومة)ونظرية كينز الجديدة (Akerlof, Fischer, Stiglitz)، إذ العولمة لها مخاطر على الدولة وبالتالي لا بد من مواجهتها ومنها انهيار الأسواق المالية، والتمركز الرائد للقوى الاقتصادية وتنامي الاقتصاد والاستبعاد والتحيز فلا يمكن للسوق وحده أن يشتغل بدون دولة، وهو ما بينته الأحداث بعد الأزمة المالية العالمية 2002-2009 ولا تزال آثارها إلى اليوم[[49]](#footnote-49)، وقد أصبح العالم وسط ثلاث ثورات تحدث في وقت واحد وهي:

- ظهور تكنولوجيا جديدة أنتجت ما أطلق عليه الثورة الصناعية الثالثة وهو الإنتقال من الصناعة المعتمدة على الموارد الطبيعية إلى حقبة أصح فيها الدور أكبر للمهارات والتعليم والبحث وتطوير الإختراعات.

- كما أنتجت الثورة الصناعية الثالثة اقتصاد عالمي يقوم على التجارة الكونية فالشركة موجودة في كل مكان تدير نشاطها وتراجع الاقتصاد القومي لصالح الاقتصاد العالمي[[50]](#footnote-50) ، وسيطرة الشركات الكوكبية على الاقتصاد العالمي [[51]](#footnote-51).

- تحول كل الدول نحو النظام الرأسمالي في الجانب الاقتصادي وغض الطرف عن الجانب السياسي[[52]](#footnote-52)

- ومن جهة أخرى وجود خطاب عالمي ما بعد الحداثة يؤسس لمفاهيم جديدة تتعلق بالحقوق في ظل الليبرالية الجديدة مثل التنمية المستديمة التي تعتمد في خطابها على تضمين الاعتبارات البيئية في عمليات صنع القرار[[53]](#footnote-53)، وتخفيض نسبة زيادة السكان كأولوية، والتمسك بشعار العالمية وتخفيض التكاليف الإدارية لحماية البيئة والثروات الطبيعية، حسب البنك الدولي التي حددها عام 1992، وفي ظل هذا التطور في ظل الليبرالية الجديدة طرحت كذلك التنمية البشرية التي تركز على الحقوق والتمكين للبشر، والعيش في سعادة كالحق في التعليم والصحة والغذاء والبيئة النظيفة.

وفي المقابل هناك طروحات تؤكد تراجع القوى الكبرى والأحادية إلى التعددية حسب الأستاذ "ريتشارد هاس" وتنبأبتراجع القطبية والليبرالية الجديدة وإلغاء فكرة القطبية والاتجاه إلى التعدد وتوزيع القوة والنفوذ على الأقطاب في ظل الفوضى الدولية في الجانب الاقتصادي والسياسي وأنتج التقسيم أربع مجموعات تجارية:

- مجموعة الدول المصدرة للمحاصيل الزراعية ( كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، أستراليا).

- مجموعة الدول الأكثر استرادا للمحاصيل الزراعية( الاتحاد الأربي،لا اليابان، سويسرا).

- مجموعة الدول النامية المتقدمة (الناشئة) الهند، الصين، البرازيل، الأرجنتين.

- مجموعة الدول الأكثر فقرا.[[54]](#footnote-54)

**02- النظريات اليسارية:**

لقد حاولت النظريات الليبرالية الإجابة على الكثير من المسائل الاقتصادية العامة والجزئية لكن لم تعطي إجابات حول كيفية إحداث التنمية وإنما ظلت تحوم حول المركزية الأوربية ولم تستطع الخروج من تقوقعها الأوربي وتحيزها للفكر البورجوازي مما دفع بالكثيرين إلى انتقاد النظريات الليبرالية التي أنتجت عوالم مقسمة بين المتقدمة والمتخلفة وطبقية فقيرة وغنية وبيئة مستقبلها غامض بين الحروب والفساد، فجاءت الانتقادات حتى من نفس البيئة مشكلة من النظريات اليسارية عبر تاريخ النظام الرأسمالي، ولعل أهم هذه النظريات هي:

**أ- المذهب الاشتراكي الطوباوي ومفهومه للتنمية:** في الحقيقة لا توجد اشتراكية واحدة وإنما اشتراكيات مختلفة ومتعددة فهناك الاشتراكيات الخيالية المثالية، كالاشتراكية البدائية التي دعي إليها أفلاطون في العهد الإغريقي، من خلال مشاعة المال والجنس من منطلق أن صراع البشرية بسبب الملكية والجنس، وبقيت أفكاره مجردة لم تطبق على أرض الواقع.

وهناك اشتراكية "توماس مور" الذي تحدث عن فكرة المدينة الخيالية الطوباوية عام 1515م، واقترح مجتمعا يتكون من (03-04) مليون نسمة يعيشون من دون ملكية خاصة، ويدير شؤونهم مواطنين منتخبين مهمتهم قياس العمل، وتسيير شؤون الناس وتوجيه الإنتاج وتحقيق مجتمع الكفاف يغيب فيه الحرمان، ويأخذ كل مواطن حقه من الثروة كما يسد حاجته وأكد أيضا على العمل الزراعي باعتباره أشق الأعمال ونجد كذلك اشتراكية " روبرت أوين" بحيث تحدث في منظوره عن العدالة في التوزيع لتحقيق مجتمع منسجم، وبعيدا عن مساوئ النظام الرأسمالي وتحقيق مصلحة الجماعة بدل المصلحة الفردية والعمل على خلق الوظائف للجميع، وقد فشلت فكرته أثناء تطبيقها في الولايات المتحدة في مزارع القطن، حيث أنه كان أحد أباطرة الصناعة، ولم تنجح أفكاره في القرن التاسع عشر، وبشر باشتراكية إنجليزية لأنها دولة بلغت درجة كبيرة من التصنيع، والوعي المجتمعي، وهناك أيضا اشتراكية "فرانسوا باييف" حيث تحدث عن المساواة القانونية والإيخاء والعدالة والحرية، وهي أفكار وقيم أنتجتها الثورة الفرنسية ودعى لنزع الملكية الخاصة وإلغاء حق الميراث والإلتزام بفكرة الملكية الجماعية[[55]](#footnote-55).

وهناك اشتراكية "سان سيمون" والذي تحدث عن استغلال الطبقة العاملة من قبل البرجوازية الرأسمالية، ودعى في كتابه المعنون (المسيحية الجديدة) بتنظيم سوق العمل وكفالته للجميع ومكانة رجال الصناعة والعلماء والمؤسسات المالية كالبنوك في ظل المجتمع الجديد، وفي ظل الصراع بين الطبقات الأورستقراطية والطبقات البرجوازية الصاعدة المشكلة من التجار والصناع والصراع بين الأعمال الكبيرة والمتوسطة، وهناك دعى إلى الاشتراكية الإنتاجية ليلتحق المجتمع الفرنسي بالتطور الصناعي في بريطانيا خلال القرن التاسع عشر، والهدف حقوق الجماعة والتشغيل الكامل والسعادة وتفادي الأزمات والصراع[[56]](#footnote-56).

وكل هذه الاشتراكيات مثالية لا يمكن تحقيقها على أرض الواقع بقيت مجرد أدبيات وقصص ربما مهدت لظهور الفكر الماركسي على الرغم من أنها تسعى لتحقيق الخير والعدالة المطلقة التي قد تتحول إلى مظالم في بعض الأحيان، وتسوي بين الاشياء التي لا يمكن تسوى بينها الطبيعة البشرية والمثالية والخيال، أدى إلى ظهور اشتراكية أكثر واقعية وعملية وعلمية إنها اشتراكية ماركس، إذن فمفهوم التنمية يكمن في التضامن والعدالة الاجتماعية والإخاء وهي لم تتحقق.

**ب- النظرية الماركسية الأرثوذكسية للتنمية (ماركس- أنجلز)**

يعد رائد هذا الاتجاه الأستاذ كارل ماركس وزميله " فريدريك أنجلز" منظري الاشتراكية العلمية، وتكنى بالنظرية الماركسية نسبة لماركس لتتميز عن باقي النظريات الأخرى، وتندرج تحتها نظريات أخرى في إطار تطور النظرية الماركسية واتجاهات في التحليل والتفسير التطوري للحركة الفكرية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وهي محاولة جادة دققت في الواقع وتمعنت فيه ونقدته بطريقة علمية وعقلية خالفت فيه بقيت النظريات الاشتراكية والدراسات السابقة باعتبارها مجرد محاولات مثالية لا ترقى للواقع وتكنى بالنظرية النقدية، ويندرج التحليل الماركسي لنظام الإنتاج الرأسمالي في إطار عصره وفق المدرسة الكلاسيكية لكن تحليله يختلف عنها تماما منهجا وفكرا متجاوزا له، وتوصل ماركس إلى هذه الأفكار عن طريق دراسة الفكر الغربي ومتأثرا بمنهج الديالكتيك الهيغلي والمادية التجريبية ولم يستسلم للمقولات الفلسفية والميتافيزيقا بل تجاوزها وجعل ذلك في محيط الإنسان ونشاطه المادي في البحث[[57]](#footnote-57)

ويعد الأستاذ ماركس مطلعا على الأفكار والأدبيات الكلاسيكية للاقتصاد السياسي، ومن الناحية السياسية متأثرا بأفكار الثورة الفرنسية، فالنظرية الماركسية تفاعلت مع المحيط والمعرفة السابقة للمفكرين في مختلف الحقول المعرفية، إن المدرسة التي أقامها ماركس 1883م وصديقه أنجلز والتي دعيت بالماركسية لتغليب دور ماركس، وتعد مرجعيته الفكرية مبنية على ثلاث منابع رئيسية:

* **الفلسفة الكلاسيكية الألمانية:** والمشكلة من نخبة الفكر الألماني والأوربي والعالمي عموما مثل: ( كانت، هيغل، فيورباخ، شيلينغ) وتأثر أكثر بهيغل حيث يعتقد أن الروح لا وجود لها حقيقة خارج الواقع، وأن الحركة الدياليكتيكية المتولدة من التناقضات الملازمة لمجمل الواقع لا يمكن أن تتحد اعتباطا بالفكر المنفصل عن الواقع، وبالتالي الفكرة المركزية لهيغل هي اتحاد العقل والواقع، الجوهر والوجود المعين.
* **الاقتصاد السياسي الكلاسيكي الانجليزي:** حيث انتقد الفكر الكلاسيكي لكل من آدم سميث وريكاردو الذين تحدثوا عن القيمة والعمل في كتابه ( بؤس الفلسفة) وكان انتقاده منصبا على تحليلاتهم للمظاهر الكمية على حساب الكيف، كذلك اعتبار الطبيعة البشرية لا تتغير في سعيها للحصول على المنافع واللذات بأقل التكاليف، وبالتالي حسبه أن الإنتاج والتبادل والسلع هي أشياء اجتماعية أي ينزع عنها الطابع الاجتماعي ينتهك حرمة الطبيعة، كذلك طبيعة القوانين الاقتصادية واتصافها بالكمال والخلود، وغيرها من الانتقادات.
* **تأثره بالاشتراكية الفرنسية المثالية (الطوباوية):** من أمثال المفكرين ( سان سيمون، وشارل فورييه، والإنجليزي روبرت أوين)[[58]](#footnote-58)، وتعد الفلسفة الماركسية كذلك فلسفة للتنمية جوهرها الصراع مع الطبيعة من جهة ، والاستغلال من جهة أخرى وغايتها إلغاء مجتمع الطبقية وقامت فكرة التنمية في النظرية الماركسية على المحاور التالية:[[59]](#footnote-59)

**أ- المنهج الجدلي المادي:** والمنهج الجدلي هو مجموعة القواعد يتبعها العقل في بحثه عن الحقيقة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو طبيعية ( أي فن ترتيب الأفكار ترتيبا دقيقا بحيث يؤدي إلى كشف حقيقة مجهولة أو البرهنة على صحة حقيقة معلومة).

**ب- المادية التاريخية:** وهي الإطار النظري للتنمية، فالتاريخ عند الأستاذ ماركس بنية يتبادل التأثير داخلها الناس والطبيعة وفقا لقوانين محددة بالإمكان معرفتها أو التنبؤ بها، وتمتاز هذه القوانين بالواقعية، أي أنها موضوعية مستقلة عن وعي الناس، كما تمتاز بانتظامها في نسق مترابط عنيت بدراسته المادية التاريخية، أي أن أسلوب إنتاج الحياة المادية يشترط أفاعيل الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية بصورة عامة فليس وعي الناس هو الذي يعين وجودهم، بل وجودهم الاجتماعي هو الذي يعين وعيهم[[60]](#footnote-60)،والمادية التاريخية هي نتاج تطبيق المنطق الجدلي على التطور التاريخي للمجتمع، ويعتقد الماركسيون [[61]](#footnote-61)\* أن البناء الفوقي للمجتمع هو ناتج عن البناء التحتي، فأخلاق المجتمع تتأثر بالعلاقات الاقتصادية ، والبناء الفوقي للمجتمع هو ناتج البناء التحتي، والبناء التحتي للمجتمع هو مجموع علاقات المجتمع الاقتصادية، والبناء الفوقي هو القوانين والأخلاق والسياسات العامة [[62]](#footnote-62)،ويعتبر ماركس أن التاريخ ما هو إلا تاريخ المادة وصراع الطبقات، وتستمد المادية التاريخية المعنية بظواهر الكون والطبيعة بصورة خاصة من المادية الجدلية مبادئها في تحليل الظواهر والوقائع الاجتماعية، فكرة تناقض فكرة وهكذا حتى النهاية، وهكذا تصبح حياة المجتمعات قد أخذت نمط تحليل المادية التاريخية من خلال مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي من المشاعية البدائية إلى العبودية، إلى الإقطاعية ثم التطور الرأسمالي، وصولا إلى المرحلة الأخيرة الشيوعية، وبالتالي يصل المجتمع إلى القضاء على الاستغلال والصراع والتناقض، ليصل المجتمع إلى العدالة المنشودة والتنمية المطلوبة[[63]](#footnote-63).

**ج- أسلوب الإنتاج الآسيوي:** يرى ماركس أن البلدان الآسيوية تملك من جهة المشاعات القرويةوهي تنتمي إلى المرحلة الرعوية، وتملك من جهة أخرى دولة مستجدة شبه حضارية واعدة لم تتغير ولم تتطور عبر الزمان، أي مجتمعات زراعية وحرفية، وسيطرت الدولة على الفائض الاقتصادي من أهم مؤشرات التخلف الآسيوي فهو مجتمع مغلق يبحث فقط عن الاكتفاء الذاتي وهو منبع للجمود المؤسسي، وانعدام المبادرة الذاتية عطلت التقدم، ويرى بأن الاستقلال الشرقي القائم على أساس الوحدة اللامتمايزة بين الصناعة اليدوية والزراعة وبين المدينة والريف وأشكال التملك والإنتاج البدائي، ترك آسيا غير قابلة للتطور التاريخي، واعتقاده أن الحركة الرأسمالية الأوربية الإستعمارية سوف تطور البلدان الآسيوية لأنها تنشئ الوحدات الأساسية والبنية التحتية، للهند مثلا تطوير خط السكة الحديدية وتطوير حقول القطن والأرز، وهو سبيل التطور والتقدم لآسيا[[64]](#footnote-64)

**د-** الانتقادات: لقد واجهت الأفكار الماركسية كثيرا من الانتقادات منها:

* أنها ركزت على التحليلات المادية الاقتصادية دون غيرها
* غالت كثيرا في المادية حيث اعتبرت الربح يتجه في الأمد الطويل إلى الانخفاض.
* كما أن اعتبار الأجور هي المصدر الوحيد لفائض القيمة لم يعد ممكنا قبوله مع التحول الذي حصل نتيجة لتطور التطبيقات العلمية.
* اعتبار الصراع الطبقي القانون العام الذي يحكم المجتمعات سينتهي حتما بالإطاحة بالرأسمالية، وانتصار البروليتاريا لم يحدث وإنما عدل النظام الرأسمالي من سلوكيات الاستجابة لمطالب العمال[[65]](#footnote-65).
* كذلك قوله بأن النظام الرأسمالي هو نظام أزمات، لكن النظام البرجوازي تكيف مع كل الأزمات والظروف الاقتصادية والسياسية .
* لم يتحدث الأستاذ ماركس وإنجلز عن كيفية إحداث التنمية في الدول المتخلفة (المستعمرة) وإنما ركز على نقد البرجوازية، واعتبر أن الاستعمار سبب من أسباب تطوير هذه المناطق[[66]](#footnote-66).
* اعتبار أوربا مركزية وإهمال بقية المناطق الأخرى فهي دراسات غير محايدة، وبعد وفاة مؤسسي النظرية الماركسية ظهرت أفكار أخرى في إطار السياق الأصلي للماركسية، هي النظرية الكلاسيكية الأمبريالية للتنمية.

**ج- النظرية الكلاسيكية الإمبريالية للتنمية:**

تعتبر كتابات الأساتذة (روزا لكسمبورغ، وبوخارين، وفلاديمير لينين) كتابات نقدية حول الإمبريالية وامتداد للفلسفة الماركسية الأصلية حول تطور النظام الرأسمالي وهي أفكار ترد على الكتابات التحريفية التي تشكك في النظرية الماركسية الأصيلة حول المسار التاريخي الحتمي للنظام البرجوازي الرأسمالي، وتعتبر الأستاذة "روزا لكسمبورغ" من اليسار الاشتراكي ألمانية الجنسية والتي تحدثت حول الامبريالية وفكرة (الأوساط ما قبل الرأسمالية les milieux précapitalistes ) أو ما يعرف بالأطراف الثلاثة (les tierces personnes)، وتبنت نظرية ماركس حول التفقير في البلدان الرأسمالية والذي يقر بتراكم الثروة في قطب والفقر في قطب، وبررت ذلك في تلاشي الطبقة الوسطى في ألمانيا وعممت النظرية على باقي النظام الرأسمالي العالمي الامبريالي كله.

وأن سبب التوسع الرأسمالي هو عدم وجود مستهلكين لكل ما ينتج من بضائع في البلدان الرأسمالية وبالتالي البحث عن " الأوساط ما قبل الرأسمالية" لتحقيق فائض القيمة، واستعمار الدول، واعتبرت أن النظام الرأسمالي مشكلته الأساسية هي التناقض بين الإنتاج والاستهلاك وبالتالي حسبها فإن الأمبريالية مرادفة للاستعمار، واعتبرت الاستعمار طريق حتمي لتحقيق الأممية البروليتارية وبالتالي ضد حق تقرير المصير[[67]](#footnote-67).

كذلك يعتقد الأستاذ "نيكولا بوخارين" [[68]](#footnote-68) وهو بلشفي روسي تحدث أيضا عن الأمبريالية ، ويعتقد أن مرحلة الأمبريالية ليست النهاية كما يعتقد "لينين وسطالين ولكسمبورغ، وتروتسكي، بل هي بداية تجدد الرأسمالية ، وتحدث عن النظام الرأسمالي كقوة يمكن أن تتكيف في ظل التطور وستعمل الرأسمالية على استمالة شرائح واسعة من المجتمع من الطبقة الوسطى، والصراع يكون بين (المدينة العالمية) و(القرية العالمية) واعتبر خائنا من طرف سطالين وتم اغتياله.[[69]](#footnote-69)

أما "لينين فلاديمير" فقد ميز عصره تراجع الإشتراكيات الديمقراطية في أوربا وتزايد حركات الفكر القومي في كل أنحاء العالم، وزيادة الحركة الإستعمارية وتمركز الفكر الاشتراكي في روسيا، وقد ألف العديد من الكتابات والمقالات دفاعا عن الاشتراكية الروسية، وشرح تطور الامبريالية وخاصة كتابه (الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية) 1916م، والامبريالية حسبه ثلاث أقطاب متطورة أوربا الغربية ، القطبين المهيمنين عليها أوربا الشرقية وروسيا، وقطب المستعمرات[[70]](#footnote-70).

وتتجلى حسبه سمات الامبريالية في ظهور البنوك العظمى العالمية وتلاحم المال مع الصناعة فكرة تصدير رؤوس الأموال للدول نحو المستعمرات، وتقاسم العالم جغرافيا بين الامبرياليات ولا بد للاشتراكية من استعمال القوة لتحرر المستعمرات، ومنه يتضح لنا أن التيار الامبريالي ظل سجين التحليلات الماركسية الأصيلة فقط في نقد النظام الرأسمالي، ولم يقدم إسهاما في كيفية تنمية الأطراف.

**ب: نماذج لنظريات تخص تنمية المجتمعات الناشئة.**

**1- النظريات الليبرالية:**

**- نظريات التحديث:** وتتكون من عدة مناظير مختلفة تؤدي حسبهم إلى تجاوز الدول النامية لظاهرة التخلف المركب اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، ولعل أهم منظور هو:

- المنظور الاقتصادي**:**[[71]](#footnote-71) ويعتقد من خلاله الأستاذ "وولف روستو" في كتابه (مراحل النمو الاقتصادي) 1956م، وكيف حللت النظرية الماركسية التنمية الاقتصادية عن طريق المادية التاريخية، ونفس الشيء استخدمه روستو باستخدامه المنهج التاريخي للنمو الاقتصادي، فهو يرى كما ترى النظرية الماركسية أن المجتمعات تتطور من مرحلة لأخرى ولكنه يختلف مع الماركسية في الهدف والتحليل، ويرى روستو أن المجتمع في تطوره يمر بخمسة مراحل:

- المجتمع التقليدي: ويكون فيها المجتمع تقليدي تكنولوجيته بدائية، ويعمل في القطاع الفلاحي وإنتاج المواد الغذائية، والسلطة السياسية في يد ملاك الأراضي، والدخل يذهب في أشياء غير إنتاجية، وضعف مردودية الإنتاج لدى هذه المجتمعات البدائية [[72]](#footnote-72)

- مرحلة التهيؤ للانطلاق: أو الشرط المسبق للانطلاق وتتوفر فيها بعض الظروف الاقتصادية والاجتماعية والعلمية وهي نفس المرحلة التي دخلتها أوربا في أواخر القرن السابع عشر مع بدايات تطبيقات الفهم الحديث في الأنشطة الصناعية والزراعية وهذا يعني أن الشرط المسبق للإقلاع يتميز بتحسن مجالات الإستثمار والربح أو زيادة العمالة وبداية ظهور المحدثين أو بعض المؤسسات المالية بهدف لعب دور الوسيط بين المستثمرين والمدخرين ، وهذا أدى إلى اتساع السوق المحلية وإنماء التجارة الداخلية والخارجية، وهذه المرحلة تفرض بروز قطاع قائد (كالتعدين)، كما أن الفوائد التي يخلقها هذا القطاع لا تبقى محصورة في داخله وإنما تتعداه إلى مختلف القطاعات في الاقتصاد الوطني مباشر أو غير مباشر، وفي ظل هذا تبقى وسائل الإنتاج تقليدية والمؤسسات كذلك قيمتها تقليدية وهي السمة العامة التي تميز الدول النامية[[73]](#footnote-73).

- مرحلة الإنطاق الفعلي:أو مرحلة الإقلاع في هذه المرحلة تتراجع التكتلات القديمة المناوئة للنمو المطرد، ويتركز الاستثمار في القطاعات الصناعية ذات المردود المرتفع والسريع، والتوسع الأفقي والعمودي في مجالات التصنيع، وتعطي المناعة في هذه الفترة أرباح مضمونة ويعاد استثمار جزء من الأرباح في إنشاء مصانع أخرى تعطي أرباح أكثر وتزيد من التشغيل وتوفير السلع والحاجات والخدمات المختلفة[[74]](#footnote-74).

- مرحلة الاتجاه نحو النضج: أو الاندفاع نحو الاكتمال وتعتبر هذه المرحلة أطول نسبيا، وحجم الاستثمار يقدر ما بين 10% و 20% من الدخل الوطني بحيث تفوق كمية الإنتاج الزيادة السكانية بزيادة تطبيق التكنولوجيا الحديثة وتتسع رقعة القطاعات القيادية في الاقتصاد ويصبح مستوى الاقتصاد مستوى عالمي، وتتطور التجارة الخارجية، فتزداد المواد المصدرة كما تتطور المشتريات، ويصبح البلد في غنى عن المشتريات التي كان يستوردها، وتصبح بنية العمال فيها كثير من المهارة، ويرتفع الاستهلاك، وتزداد الثقافة التنظيمية والمعرفة وتصبح الصناعة ثقافة في المجتمع وينطلق المجتمع من التقليدية إلى الحداثة والتصنيع[[75]](#footnote-75).

- مرحلة الاستهلاك الواسع: وهي آخر المراحل حسبه ومن استطاعت أن تصل إليها هي الولايات المتحدة، حيث جميع السلع الاستهلاكية الضرورية والكمالية في متناول المواطن الأمريكي الذي يعيش حالة من الرفاه الاجتماعي الذي يضمن له أعلى أعلى مستوى من الخدمات، وبذلك فإن المرحلة التي تعيشها بقية الدول المتطورة هي المرحلة الرابعة، أي السير في طريق النضوج، حيث تمثل الاستثمارات حوالي 10% من الدخل القومي مما يسمح للإنتاج بالنمو بمعدلات أعلى من معدل الزيادة السكانية، أي أننا بصدد الحديث حول الزيادات الكبيرة من درجات التصنيع، واستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة والإنتاجية المرتفعة [[76]](#footnote-76).ومن خلال استعراضنا لنظرية المراحل نرى أن التخلف حسبه ليس إلا مرحلة تاريخية من مراحل التطور الاقتصادي.

وقد لاقت نظرية "روستو" العديد من الانتقادات خاصة عدم وضوح الخط الفاصل بين مراحل النمو بالأخص مرحلة الإقلاع والتي تليها.[[77]](#footnote-77)

**- المنظور الاجتماعي:** يعتقد الأستاذ " جينو جيرماني" (عالم اجتماع أصوله إيطالية ولد في روما 1911م من جنسية أرجنتينية وعمل في جامعة Buenos Aires توفي في 1979م) وقد تحدث في كتاباته عن البنية الاجتماعية للأرجنتين والسياسة والمجتمع في عصر التحولات، وفي كتابه البنية الاجتماعية يحلل "جيرماني" بالرجوع إلى الإحصائيات والمعطيات الواقعية لدراسة العلاقة بين مختلف الهجرات الأوربية إلى أمريكا اللاتينية والهجرة من الريف إلى المدينة، والتحولات الاجتماعية من مجتمع قروي إلى مجتمع صناعي ومختلف التأثيرات الناتجة عن التغيرات الناتجة الاجتماعية داخل هذه المجتمعات المركبة في ظل أكبر مجتمع للهجرة، وما أنتجه من مظاهر اجتماعية تعيق عملية التنمية في ظل صراع بين مؤسسات جديدة ومؤسسات قديمة وهنا يتولد الصراع، وتكون صعوبة التحول وللخروج من المأزق وإحداث تطور وتنمية داخل هذه المجتمعات لا بد من الانتقال بالمجتمع من المؤسسات القديمة إلى المؤسسات الجديدة الأكثر حداثة.[[78]](#footnote-78)

**- المنظور النفسي:** ويمثله الأستاذ "دافيد ماكليلاند" حيث يعتقد أن التنمية كذلك لها منظور نفسي، وقد استند إلى أفكار " شومبيتر" معتبرا أن إعادة بناء نظام القيم لعوامل الإنتاج هو الدليل الحاسم في الانتقال إلى البناء الرأسمالي، وبالتالي ينطلق من قناعة أن الصعود الاقتصادي والتراجع يتأثر بتغييرات العصور النفسية ودوافع النجاح، فإذا ما كانت الدوافع مرتفعة بشكل كاف فإن النمو الاقتصادي يبدأ، وبالتالي لا بد من أصحاب المبادرات المنورة للوسط الاجتماعي المحيط والراكد في خصائصه، واعتبر "ماكليلاند" أن دافع الإنجاز قابل للملاحظة والقياس وبالتالي له علاقة بالتنمية، وقوة الطبقة المنظمة وكثرتها من قلتها فهي القادرة على تحريك عملية التنمية، وسبب نجاح الدول الرأسمالية هو قدرتها على تغذية دافع الإنجاز لأفرادها، أما الدول المتخلفة لم تستطع تحقيق دافع الإنجاز، وعادة فإن الأذكياء والعباقرة يأتون من الطبقة المتوسطة، لأن عائلاتهم أكثر حرصا على أبنائهم ولهم القدرة على تجاوز القيم والتقاليد، فكلما كانت الطبقة المنظمة أكثر داخل المجتمع كلما كان المجتمع متقدم ومتطور، ولا يكون هذا بتغيير أساليب التعليم والأسرة والأعمال.[[79]](#footnote-79)

**- نظرية الحلقة المفرغة للتخلف:** التخلف حسب الأمم المتحدة هو قياس مدى تخلف الدول عن بقية الدول الأخرى، وهو الفرق بين معدل الدخل القومي في دولة مع بقية الدول الأخرى، فانخفاض الدخل في المتوسط عند دولة ما تعتبر دولة متخلفة، والتخلف له معايير، فالتخلف ناتج عن أسلوب إنتاج متخلف وهو ناتج بدوره عن ضعف إنتاجية العمل وهو بدوره ناتج عن انخفاض طاقة الإنتاج بدوره ناتج عن انخفاض الدخل القومي يؤدي إلى انخفاض مستوى المعيشة، يؤدي أخيرا للتخلف، فهي حلقة مفرغة يدور في فلكها سكان العالم الثالث.

والحلقة المفرغة مرتبطة بالقوى الإنتاجية والعلاقات الناتجة عن ملكية وسائل الإنتاج، لأنها تعكس نوعية التوزيع وبالتالي نظام اقتصادي معين، ومنهم من يرى أن سبب الحلقة المفرغة التبعية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لدول المراكز، ومنه نستنتج ظاهرة التخلف لها خصائص اقتصادية تتمثل في:

* عدم استقرار وتوازن المداخيل وانخفاض مستوى دخل الفرد.
* اختلال العلاقة بين الموارد البشرية والمادية بسبب سوء الاستغلال.
* ضعف السوق الداخلية وتشوهها وضعف آليات السوق.
* قلة رؤوس الأموال وتبذيرها في غير الاقتصاد الحقيقي.
* انخفاض مستوى التراكم الرأسمالي الناتج عن نقص الادخار الموجه للاستثمار[[80]](#footnote-80).

وهناك خصائص اجتماعية وسياسية تتمثل في :

* غياب الديمقراطية الحقيقية في ممارسة الحكم.
* ظاهرة الفساد الأفقي والعمودي.
* الطبقية والظلم الاجتماعي.
* ارتفاع النمو السكاني وانخفاض المستوى الصحي والتعليمي.
* دور العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية والثقافية.

**- نظريات النمو المتوازن:** نظرية النمو المتوازن تتطلب التوازن بين مختلف صناعات سلع الاستهلاك وبين صناعات السلع الرأسمالية والإستهلاكية، ويتضمن التوازن بين الصناعة والزراعة، وأصحاب هذه النظرية (روزنشتاين، و رانجر، وآرثر لويس) وقدمت هذه النظرية أسلوبا جديدا للتنمية طبقته روسيا، فساعدها ذلك على الإسراع بمعدل النمو في فترة قصيرة[[81]](#footnote-81)**.**

ويؤكد الأستاذ "نوركس" أن النمو المتوازن معناه الاستثمار ونمو جميع القطاعات الاقتصادية دفعة واحدة دون الاهتمام بقطاع دون الآخ، ويركز في تحليله على ما سماه " بالدفعة القوية" big push ، وتتطلب تدخل الدولة واستثمار جميع الإمكانيات في كل المجالات، وإعادة الدفعة في كل مرة حتى تستمر العملية لإحداث التنمية وتهدف لتوفير جميع الظروريات للبلاد والعباد، فالبلاد لا تحتاج سلعة واحدة وإنما مجموعة من السلع كما وكيفا[[82]](#footnote-82).

**- نظرية النمو غير المتوازن:** بنيت نظرية النمو غير المتوازن على فكرة المقاول لطريقة الاستثمارات الفردية التي تحقق مصالحهم وبالتالي فإن الأمة تحقق مصالحها، ومن ثمة تحقق النمو والتنمية، وقد ارتبطت هذه النظرية بالإقتصادي "ألبرت هيرشمان"، وقد بنيت على القطاع القائد من خلال الاستثمارات أو أقطاب النمو التي يزداد الطلب عليها، وبالتالي ينتج عن التوجه إهمال لبعض القطاعات لكن سرعان ما يتوجه المستثمرين إليه وسد الثغرات في القطاعات الاقتصادية.

ومنه فإنه يتوجب على اقتصاديات الدول المتخلفة بناء مشاريع اقتصادية ، يتم الاستثمار فيها، وهذه بدورها تؤدي إلى التوجه إلى مشاريع أخرى، وبالتالي خلق جو للنمو الاقتصادي ومنه فإن الدول النامية تتجه حسبه إلى خلق جو عدم التوازن، ويجب أن ننظر إليه على أنه غير مساعد في عمليات التنمية والقوة تكمن في عدم التوازن.[[83]](#footnote-83)

وقسمت القطاعات الاقتصادية إلى قسمين قطاع الانتاج المباشر مثل قطاع الصناعة والزراعة، وقطاع البنية الأساسية وهو القطاع الذي يركز على تنمية رأس المال الاجتماعي، ويؤكد الأستاذ " هيرشمان" أنه على الدول النامية التركيز على قطاع الانتاج المباشر لفترة زمنية معينة، ثم البنية الأساسية كالجسور والطرق والسدود[[84]](#footnote-84)-.

**ب- النظريات اليسارية:**

وهي النظريات ذات الطابع الماركسي الاشتراكي في تفسيرها لعمليات التنمية لا تخرج عن الإطار العام للماركسية.

**1- آراء اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية حول التنمية:((ECLA**

هناك تواجد لتجمعات تكاملية هامة ولأسواق مشتركة نجد تعابيرها في اتحاد دول أمريكا اللاتينية، ويعمل التجمع المذكور على إزالة الحواجز الجمركية ووضع تعريفة جمركية موحدة على السلع، وتنسيق الخطط القومية في حقل الاقتصاد والتصنيع والسياسات الزراعية والمالية، ومشاريع البنية الأساسية.[[85]](#footnote-85)

وقد أسست عام 25/02/1948م، وتهتم بالجانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لدول أمريكا اللاتينية، ثم تحول الإسم إلى اللجنة الاقتصادية لأمريكة اللاتينية والكاراييبي (ECLAC) في 1889م، ومقرها في سنتياغو بالشيلي،[[86]](#footnote-86) ولديها مجموعة من الأفكار من خلالها تريد التحرر وتحقيق النمو والتنمية لشعوب أمريكا اللاتينية مثل: التبعية التكتل الاندماج، التصنيع الفلاحة التكنولوجيا، الصحة التعليم، مشكلة الفقر الهجرة، وهي أهم المواضيع التي تعمل عليها اللجنة مثلما يحدث في دول الاتحاد الأوربي وتوجيه التنمية للداخل.

لكن هناك صعوبات كثيرة تواجه التعاون والتكتل بين هذه المجموعة مثل الدور الأمريكي السلبي اتجاه أمريكا اللاتينية، والتباين الكبير بين الأعضاء، فهناك دول كبرى مثل البرازيل والأرجنتين، كما أن هناك دول صغيرة وفقيرة، وهناك كذلك الصراع حول الزعامة داخل المجموعة، ورغم هذا حققت بعض الدول في أمريكا اللاتينية قفزات كمية ونوعية في مجال التنمية مثل البرازيل.

**2- مدرسة التبعية ونظرتها للتنمية:** ظهرت مدرسة التبعية على إثر الانتقادات التي واجهة نظريات التنمية الغربية التي تريد تحديث العالم الثالث وفقا للمنظور الليبرالي، واتجهت نظريات التبعية في الدفاع ورفض مفاهيم النظريات الغربية، وإبراز تأثير الرأسمالية في المقابل على تخلف التنمية في الدول النامية، والتركيز على الحل الثوري وجعله أساس لمعالجة مشاكل المجتمعات المتخلفة إلا أنه في داخل هذا الإطار توجد اختلافات بين مفكري نظريات التبعية، ويعد الأستاذ " كارتر فوستر" من الرواد الأوائل إذ يرجع إليه الفضل في وضع البدايات الأولى له، حيث يعتقد أن التبعية تركز على ضرورة فهم العالم كوحدة متكاملة وكلية، ويؤكد على أن التنمية يجب أن تحقق أهدافا قومية تنبع أساسا من تاريخ البلدان النامية، وعرفها الأستاذ "سانتوس":[[87]](#footnote-87)( أن هناك دولة معينة مشروطا باتساع وتطور اقتصاد دولة أخرى) ومن هنا جاءت فكرة تابع ومتبوع، مركز ومحيط في ظل النسق العالمي[[88]](#footnote-88).

وتضم التبعية في نسقها مجموعة من المفكرين مختلفي المشارب الثقافية والاجتماعية من كل القارات (بول راران، بول سويزي، رؤول بريباش، أندري قندر فرانك، دوسانتوس، سمير أمين ، حمزة علوي، علي كزانجيكلي، محجوب عبد الحق، والياباني جيرو هوياكاوا صاحب نظرية الاقتصاد الخراجي، وبول ستريتن الذي وضع استراتيجية الاعتماد على الذات)، وكل هذه التركيبة البشرية كتبت في موضوع التبعية[[89]](#footnote-89)، ومفهوم التبعية هو وجود علاقة غير متكافئة بين الدول المتقدمة والدول النامية القائمة على الاستغلال والتبادل غير المتكافئ، وأسلوب الاستثمارات والمعونات التي تشكل عودة للاستعمار الجديد، ويقصد بها كذلك خضوع وتأثر اقتصاد بلد ما بالتأثيرات والتغيرات في القوى الخارجية بفعل ما تملكه هذه القوى الخارجية، من وسائل السيطرة على الاقتصاد التابع[[90]](#footnote-90).

وقد ظهرت مدرسة التبعية في الستينات من القرن الماضي كرد فعل على فشل النظريات الاجتماعية والاقتصادية التي فسرت تخلف الدول النامية، كما لا ننسى أنها نشأت في أمريكا اللاتينية لأنها سبقت بقية القارات في الحصول على الاستقلال، ولم يقتصر منظرو التبعية على الجانب الاقتصادي وإنما في الإطار الاجتماعي والثقافي والحضاري للدول النامية، وقد افترض منظرو التبعية على وجود علاقة وثيقة بين التطور الداخلي للشعوب النامية وأشكال السيطرة الاقتصادية الأجنبية بينما يرى البعض أن العلاقة هي نتاج تفاعل مستمر ودائم التغيير بصفة تجعل التنبؤ بجميع نتائجه غير ميسور وغير ممكن، وقد استفاد مفكرو التبعية من التراث الماركسي وذلك بعدم دراسة العالم الثالث بمعزل عن التطورات في المجتمع الرأسمالي، ومن الضروري النظر للعالم كنسق ونظام واحد [[91]](#footnote-91).

وهناك من يركز في تحليله على العوامل الداخلية وهنتاك من يركز على العوامل الخارجية، ويرجع التخلف حسب بعضهم إلى البنية التي يتشكل منها النسيج الاقتصادي والثقافي والسياسي والاجتماعي والاتجاه الثاني إلى عوامل خارجية تخص سيطرة الدول الرأسمالية على مقدرات الدول الناميةـ، وبالتالي هناك مسطر ومسيطر عليه فمثلا الأستاذ " كردسو فرنندو" من البرازيل ويتزعم الاتجاه الثاني يرى أن ظاهرة التبعية لا يمكن إرجاعها إلى علاقات الاستغلال والقهر الخارجية، بل هناك مصالح وتوافق بين مصالح الطبقات المسطرة المحلية والدولية، والتبعية في نظره متحولة تاريخيا وبناءاتها الاقتصادية والاجتماعية في تحول دائم، ومن أهم القضايا التي عالجتها مدرسة التبعية:

* التبعية وعلاقتها بكل من التنمية والتخلف.
* التبعية وعلاقتها بالاستعمار الجديد.
* التبعية والتبادل اللامتكافئ.

وهناك إسهامات عربية تخص الأستاذ "سمير أمين" حيث يرى أن هناك تبادل غير متكافئ بين المراكز والتخوم، ويرى أن هناك مجموعتين متميزتين من قوانين النمو الرأسمالي، إحداهما خاصة بالمركز وأخرى بالمحيط، ويتجه النمو الرأسمالي بالمركز إلى القضاء على التشكيلات الاجتماعية السابقة على الرأسمالية مثل القبيلة العبودية والإقطاعية، والحل يكمن في نمو الاحتكار والتوسع الدولي للنظام الرأسمالي، ومن هنا يتضح أن بنية السوق العالمي هي التي تفرض التطور اللامتكافئ على بلدان الهامش[[92]](#footnote-92).

كذلك يعتقد الأستاذ "رؤول بريباش"[[93]](#footnote-93) ونظرية التبادل الغير المتكافئ بين المركز والأطراف، أن مشكلة الدول النامية تكمن في عدم كفاية التراكم اللازم لتوسيع قاعدة التكوين الرأسمالي، ويرجع هذا إلى:

* الإفراط في الاستغلال البذخي من قبل الطبقات الحاكمة المتأثرة بالغرب.
* حصول الدول الغربية على عدد كبير من الفائض الاقتصادي لبلدان المحيط بصفة أثمان سلع مبالغ فيها.
* سياسات التشغيل مبالغ فيها وغير عقلانية لا تستند للحاجيات وبالتالي عبء على الاقتصاد الوطني.[[94]](#footnote-94)

وتبقى آراء مدرسة التبعية من أهم المدارس التي أعطت أفكارا واقعية حللت بها الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدول النامية بمختلف تشعباتها وآرائها حول التنمية رغم الانتقادات التي وجهت لها.

**ج: سياسات التنمية الاقتصادية:**

هناك سياسات واستراتيجيات قامت بها الدول النامية لتحقيق التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي، وأول هذه السياسات التي قامت بها التصنيع.

**01- استراتيجيات المختلفة للتصنيع في البلدان النامية:**

**أ- توطين الصناعات التحويلية:** اتجهت معظم استراتيجيات بما فيها الدول المتقدمة للتنمية إلى التركيز على التصنيع[[95]](#footnote-95)، لأنه حسبهم هو من يقضي على مشكلات التخلف من خلال التقليد والمحاكات للدول الصناعية المتقدمة في سيرورتها للتصنيع ومن أجل توسيع قاعدتها التحتية وما تحتاجه الصناعة المحلية والوطنية والمؤسسات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة وتحويل المواد الأولية داخل البلاد ذاتها، لأن المواد الأولية تخضع للتقلبات في السوق الدولية فمن الأحسن تحويلها داخل الوطن الأم وتصديرها مصنعة أو نصف مصنعة للزيادة في الأرباح والعائدات من العملة الصعبة والتقليل من الاستيراد والإنتاج محليا بدل الاستيراد وهو ما قامت به الكثير من دول العالم الثالث للتحرر الاقتصادي عن طريق بناء مصانع وتوطين الصناعات التحويلية، مثل الصين البرازيل الجزائر....

**ب- إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير:[[96]](#footnote-96)**  في ظل تراجع أسعار المواد الأولية كان لابد على الدول النامية الاتجاه إلى إستراتيجية التصنيع لتوفير الحاجات الأساسية والثانوية وتحقيق التنمية عن طريق توفير التشغيل والحركية الاقتصادية والاتجاه نحو التصدير بدل الاستيراد وتوفير العملة الصعبة، وحماية الصناعة المحلية، لكن واجهت عوائق كبيرة داخليا وخارجيا ولم تتوسع هذه الإستراتيجية في الدول النامية ما عدى بعض الدول كالصين ودول جنوب شرق آسيا، لأنها جوبهت بتحفظ الدول الصناعية فلجأت إلى الحماية الجمركية، واشتراط السوق المفتوح مما أثر كثيرا على هذه التوجهات.

**ج- تنمية الصناعات بقصد سد الاحتياجات الوطنية:** لقد أدى فشل استراتيجية النمو لتحقيق التنمية للدول النامية واعتباره انه لم يحل المشكلة بالنسبة لها ولم يقضي على التخلف والفقر إلى سياسة التوزيع بدل النمو، وتسعى لتحقيق توزيع عوائد التنمية والتركيز على الفئات الفقيرة في المجتمع وإعطائها الفرص، وتهدف كذلك إلى زيادة إنتاجية الفئات الهشة وإشباح حاجياتها وتتحقق على المدى البعيد[[97]](#footnote-97)، وهذه من الصعب تحقيقها لأن الدولة لا تستطيع أن تحقق كل شيء، فهي بحاجة إلى سلع الدول الرأسمالية الصناعية لاعتبارات كثيرة اقتصادية، طبيعية وسياسية واجتماعية.

**د- التصنيع بقصد التقليل من الاعتماد على الخارج:** ونجد هذه الاستراتيجية بالنسبة للدول التي تملك مواد أولية ولو قليلة تقوم بالتصنيع للخفيف من حجم الواردات والاعتماد على الخارج بنسب كبيرة، وسيضل الاستراد لأن النقص كبير في الإنتاج المحلي وبالتدريج حتى الوصول إلى نسب عالية من التحرر الاقتصادي والنمو والتنمية، وهي سياسات اعتمدتها بعض دول أمريكا اللاتينية مثل المكسيك الأرجنتين وكوبا، وبعض دول جنوب شرق آسيا.

ويبقى لكل دولة من الدول النامية لها ظروفها الخاصة الجغرافية والسياسية والاقتصادية وسياغتها لطريق التنمية المستقلة والمنشودة[[98]](#footnote-98) .

**02- سياسات التنمية الزراعية:**سطرت حكومات الدول النامية سياسات من أجل تحقيق التنمية الزراعية وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، ولذلك سعت الحكومات إلى:

**أ- السعي لتأمين الغذاء:** إذا ما تأملنا أوضاع الزراعة في العالم الثالث تعاني من عدم الاستقرار والتقلب الشديد في حجم الناتج الزراعي، وتزايد استنزاف الموارد الطبيعية الزراعية ولا سيما انتشار الملوحة، وهدر المياه، وتخلف التقانة التكنولوجية المستعملة، وهناك توزيع غير متكافئ لموارد التنمية الفلاحية في العالم الثالث فهناك دول تتوفر على موارد زراعية متوازنة بينما دول أخرى لها عوائد مالية ولا تتوفر على الموارد الزراعية مثل دول الخليج، فمثلا السعودية الإمارات قطر سلطانة عمان الكويت، هي دول تملك 52 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي العربي ولا تملك سوى 06 بالمائة من إجمالي مساحة الأراضي العربية المزروعة، فمستوى الاكتفاء الذاتي لهذه الدول مجتمعة في حدود 35 بالمائة في عام 1985م، وبقية الدول العربية 73 في المئة، وهنا يتضح خطورة الأمن الغذائي بالنسبة للدول النامية والعالم العربي خاصة[[99]](#footnote-99)، ولا بد أن نستثني بعض الدول مثل البرازيل والأرجنتين والصين فهي دول مصدرة للمواد الغذائية أما الأغلبية الساحقة للدول النامية فهي تعاني خللا كبير في الجانب الزراعي وخاصة بين الصادرات والواردات، ولذلك فإن كثيرا من الدول النامية تسعى لتأمين تحقيق الأمن الغذائي وكل دولة لها سياستها في ذلك.

**ب- المشاكل التي تعاني منها الزراعة في الدول النامية:** تعاني الزراعة في الدول النامية ومنها الجزائر الكثير من المشاكل الناجمة عن العديد من العوامل والأسباب التي جعلتها زراعة تقليدية ومتخلفة:

* اختلال التوازن الاقتصادي وهو عدم توازن بين الإنتاج والاستهلاك فهناك انكشاف غذائي واضح يجعلنا أمام تحديات خطيرة في المستقبل خاصة معدلات الإنجاب.
* التوسع الحضاري وهجرة سكان الريف إلى المدينة شكل النزوح الريفي، وهذا أدى إلى ترك العمل الزراعي وزيادة الطلب على الغذاء.
* الدعم الحكومي للمواد الغذائية زاد في نسبة الاستهلاك وزيادة الفاتورة بالعملة الصعبة ولا يوجد ما يقابلها من الإنتاج.
* مشكل التكنولوجيا والبحث العلمي فهناك لا تزال الوسائل بدائية.
* ضعف الاستثمار في الجانب الفلاحي إذا ما قارناه بالقطاعات الأخرى، فمثلا في العالم العربي 63 مليار دولار بين 1981م إلى 1985م من أصل 685 مليار دولار أي نسبة 09 بالمئة[[100]](#footnote-100).
* ضعف العمالة بسبب التركيز على الصناعة والهروب من العمل الفلاحي باعتباره عمل شاق وغير مرغوب فيه.

د**:بعض التجارب التنموية:**

هناك العديد من التجارب التنموية الناجحة لكن سنأخذ فقط التجربة البرازيلية لا على أساس الحصر.

**التجربة التنموية في البرازيل:** انطلقت التجربة التنموية في البرازيل حيث أعلن رسميا أنه سادس اقتصاد عالميا سنة 2011م، بعد أن كانت البرازيل على أهبة الإفلاس إلى قمة التقدم الاقتصادي خلال 08 سنوات، وانتقل البرازيليون من الفقر إلى التنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية رغم انتهاجها سياسات ليبرالية حقيقية، والمجتمع البرازيلي خليط ومتجانس اجتماعيا رغم اختلاف الأعراف[[101]](#footnote-101)، وتعد البرازيل غنية جغرافيا وطبيعيا فهناك الأنهار والبحار والغابات والثروات الطبيعية والنفط، بالإضافة إلى القوة السكانية التي تصل إلى 200 مليون [[102]](#footnote-102) نسمة، وتتبنى نظام سياسي ديمقراطي مستمد من إرادة الشعب، وقد مرت مراحل التنمية والتقدم من خلال:

* تنفيذ برامج تقشف وهذا بتوصية من صندوق النقد الدولي بهدف سد العجز في الموازنة والقضاء على أزمة الثقة، وكذلك صبر الطبقات الفقيرة وبالتالي وفرة الحكومة 200 مليار دولار، وأعطت الثقة للمستثمرين والمواطنين والأجانب وأدت إلى رفع الإنتاجية.
* تغيير سياسة الإقراض حيث خفضت سعر الفائدة من 13.25 بالمئة، إلى 08.75 بالمئة وهو ما سهل الإقراض للمستثمرين الصغار أدى إلى توطين المؤسسات الصغيرة وتسهيل الإقامة وتوفير العمل، وتشير التقارير إلى أن نصف سكان البرازيل ارتفع دخلهم إلى 68 بالمئة.
* التوسع في الزراعة واستخراج النفط والمعادن.
* الاستثمار في الصناعة افقيا وعموديا من التعدين إلى النسيج إلى الحرف، ثم الصناعات الدقيقة والمتقدمة السيارات والطائرات.
* تنشيط السياحة حيث وهب الله البرازيل طبيعة نادرة من غابات وجبال وشاطئ عبارة عن جنات في أرض الله، حيث يزور البرازيل 05 ملايين سائح سنويا.
* مكافحة الفقر وتوفير المعونات والمساعدات للطبقات الفقيرة.
* خلق أحلاف وأقطاب اقتصادية من أجل الضغط على القوى الكبرى مثل مجموعة "بريكس"[[103]](#footnote-103)

بعد شرح المفاهيم المختلفة المرتبطة بموضوع التنمية السياسية نتطرق الى موضوع التنمية السياسية :

**التنمية السياسية:** political development

التنمية السياسية من المفاهيم الحديثة نسبيا، ظهر في الغرب بعد الحرب العلمية الثانية، ثم تطور هذا المفهوم حيث أصبح مقاربا لان يمثل نظرية شاملة للتنمية، قام مجموعة من المفكريين المتخصصين في السياسة المقارنة politique comparative بصياغة هذا المفهوم في سبع مجلدات شكلت النواة "لعلم" التنمية السياسية، ومن أبرز المفكرين الذين صاغوا هذا المفهوم نجد: ليونارد بايندرLeonard Binder ،جيمس كوليمان Coleman James ،جوزيف البالومبارا LaPalombara Joseph ،لوشيان، Mayron Wayansواينز مايرون،Sidney Verbaفريبا سيدين، Lucian Pyeباي. وجاءت بعد ذلك العديد من الدراسات عن التنمية السياسية، بلغت بلغت في الولايات المتحدة حتى عام 1991 ما يقارب الثمانمائة دراسة [[104]](#footnote-104).

تسعى التنمية السياسية الى تحقيق المثل الاعلى من خلال ثلاث عناصر اساسية :

1 ان التنمية تفترض نظاما قيميا له طابع العمومية والتجريد يسري على افراد المجتمع كافة بغض النظر عن الطبقة أو الأصل او الدين ، فان عملية الاختيار للمناصب العامة تعكس معيار الانحياز والعمل ويقوم على معيار الكفاءة والتفوق وليس المحسوبية والمناطقية والعائلية والقرابة والعلاقات و الايديولوجة .

2 ان التنمية السياسية تفترض المزيد من الإسهام الشعبي في العملية السياسية وهذا الإسهام يمكن أن يأخذ في الحسبان بشكل مباشر ،يدخل المواطن بفعالية في صناعة القرار السياسي بما يكفل تحقيق مصالح مختلف شرائح المجتمع وتحقيق تعبئة فاعلة وشاملة تهدف لتحقيق الأهداف المسطرة والأغراض السياسية التي يسعى السياسيون الوصول إليها .لكن هذه النقطة لم تنجح في كثير من الدول النامية لأنها تعتمد على الزعامات والدكتاتورية وضعف الاتصال بالجماهير فالعملية السياسية بالأساس شكلية والتأثير في القرار السياسي من الشعب ضعيف ويأخذ الاهتمام بالتنمية السياسية وقت وثقافة وتقاليد حتى تصبح على الشاكلة الغربية .

3 ان التنمية السياسية هي زيادة القدرات والمزيد من التخصص البياني وزيادة التمايز الوضيفي من جهة ، والاتجاه نحو المساواة من ناحية اخرى .

-وعليه فان التنمية السياسية هي عملية داخلية ذاتية فماعداها فهي عملية مساعدة .

-هي عملية ديناميكية مستمرة وليست ثابتة وجامدة.

-ليست ذات اتجاه واحد اوقالب واحد وانما تتعدد طرقها واتجاهاتها باختلاف الكيانات وتنوع الامكانيات داخل كل كيان [[105]](#footnote-105)

تهتم التنمية السياسية بدراسة النظام السياسي من داخله، فهي تدل على تحقيق التكامل القومي، من خلال إذابة الفوارق الثقافية والعرقية والإيديولوجية في بوتقة القومية، في إطار نظام سياسي كفء ذي فاعلية، والشرعية القادرة على آداء المهمات الأساسية للحكومة، وفقا لردود فعل السكان، والإيمان الشعبي بأن النظام السياسي القائم هو أكثر ما يلائمها.[[106]](#footnote-106)

مما الشك فيه أن الدول النامية اهتمت كثيرا بالجانب الاقتصادي في مجال التنمية خاصة بعد حصولها على الاستقلال وأهملت الجانب السياسي وسيطرت التنمية الاقتصادية على الجانب السياسي في ضل صراع الشرق مع الغرب ظهر مفهوم التنمية السياسية كحقل من حقول علم السياسة بشكل عام، خاصة وأن العالم تحول إلى النظام الرأسمالي والأحادية القطبية وبالتالي البحث عن كيفية التحول إلى النظام الديمقراطي.

ومصطلح التنمية السياسية مصطلح غامض فهو يتداخل ويتعارض ويكون مرادفا ومساويا أحيانا أخرى وبالتالي يقع اللبس والخلط، مثل مصطلحات الإصلاح السياسي، الانتقال السياسي، الديمقراطية، التحديث السياسي، الانفتاح السياسي، بالإضافة إلى كثرة التعريفات وبعض الأحيان اختلافها وعموميتها وجزئيتها، فمثلا التنمية السياسية هي زيادة المساواة وقدرة النظام السياسي وتمايز البنى السياسية، كذلك التنمية السياسية هي قدرة النظام على التعامل مع بيئته الداخلية والخارجية، كذلك التنمية السياسية هي قدرة النخبة الحاكمة على تحقيق التنمية.

كذلك عملية بناء الديمقراطية، ومنذ بداية 2010م إلى اليوم احتجب مفهوم التنمية السياسية وأصبح الحديث عن علم التحول الديمقراطي وتوطيد الديمقراطية. **من أوائل التعريفات التي أطلقت على التنمية السياسية هي أنها"مجموعة من المتغيرات تستهدف الثقافة والبنية السياسية مؤدية إلى نقل المجتمع من نظام تقليدي أو غير حديث إلى نظام حديث غير تقليدي، وإحداث تحول في قدرة وقابلية الإنسان السياسية على الأخذ بزمام المبادرة من أجل تأسيس بنى جديدة وتطوير قيم عصرية قادرة على استيعاب ما يعرض من مشكلات والسعي لحلها والتكيف مع المطالب والتغيرات المستمرة والسعي أخيرا من أجل تحقيق أهداف اجتماعية جديدة وقد أطلق العلماء عدة تعريفات على مفهوم التنمية السياسية من هذه التعريفات نذكر:**

**تعريف جابرييل ألموند Gabriel Almond الذي يعرف التنمية السياسية على أنها التمايز والتخصص المتزايد للأبنية السياسية، والعلمنة المتزايدة للثقافة السياسية. وعملية التمايز أو التخصص هنا مرتبطة بالوظائف التي تقوم بها الأبنية السياسية، والعمليات والتفاعلات داخل الأنظمة الفرعية للنظام السياسي، إذ إن التمايز والتخصص، يعني تنوع الأدوار وإيجاد أبنية بوظائف وأدوار محددة والعلمانية تشير إلى الرشاد والواقعية في السلوك، وطرح الأساليب التقليدية جانبا مع إتباع الأسس العلمية في اتخاذ القرار، ويرى ألموند أن التمييز بين النظم التقليدية والحديثة يجري على أساس أسلوب أداء الوظائف السياسية المختلفة إذ يتميز الأسلوب الحديث بالتحديد والعمومية مقابل الانتشار والخصوصية للتقليدي . وهذه الخصائص هي التي تميز تطور الأنظمة السياسية الغربية، التي تعد نموذجا للتطور والتنمية لبقية البلدان** [[107]](#footnote-107)**.**

**أما صامويل هنتنجتون Samuel Huntington فيرى أن التنمية السياسية تتحقق عندما تتوفر ثلاثة عوامل هي :**

**ترشيد السلطة: أي أن تجري ممارستها وإستلامها وتداولها على أساس قانون أو دستور محدد الوظائف.**

**التمايز والتخصص: تمايز وتنوع الوظائف السياسية وإيجاد أبنية متخصصة لها.**

**المشاركة السياسية: زيادة نسبة المشاركة السياسية من قبل المواطنين، ومن خلال قنوات وآليات للمشاركة.**

**أما لوسيان باي L.byeفقد قدم عشر تعريفات للتنمية السياسية في كتابه "جوانب ومظاهر التنمية السياسية" نتناول منها بعض التعاريف مثل** [[108]](#footnote-108)**:**

**التنمية السياسية هي الشرط الضروري اللازم لتحقيق التنمية الاقتصادية**

**التنمية السياسية هي تحقيق التغيير الحكومي .**

**التنمية السياسية بناء الدولة القومية .**

**التنمية السياسية هي تحقيق المشاركة**

**التنمية السياسية هي بناء الديمقراطي**[[109]](#footnote-109)

التّنمية السياسيّة كنمط لسياسة المجتمعات الصناعيّة

التّنمية السياسيّة كتنمية إدارية وقانونية

التّنمية السياسيّة هي: بناء الديمقراطية

التّنمية السياسيّة كاستقرار، وتغيير منتظم.

التّنمية السياسيّة كتعبئة وقوة، من حيث قدرة النظام وقوته،في تعبئة وتخصيص الموارد

حمد وهبان: عرف التنمية السياسية عملية سياسية متعددة الغايات، تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة وتحقيق التكامل واالستقرار داخل ربوع المجتمع، وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية وتدعيم قدرة الحكومة المركزية على إعمال قوانينها وسياساتها على سائر إقليم الدولة ورفع كفاءة هذه الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم والموارد الاقتصادية المتاحة، فضلا عن إضفاء الشرعية على السلطة بحيث تستند على أساس -قانوني حق فيما يتصل باعتلائها وممارستها وتداولها، مع مراعاة الفصل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية بحيث تقوم على كل منهما هيئة مستقلة عن الأخرى، فضلا عن إتاحة الوسائل الكفيلة بتحقيق الرقابة المتبادلة بين الهيئتين[[110]](#footnote-110) .

**هناك جملة من الصعوبات حالت دون اجاد تعريف شامل وملم للتنمية السياسية وهذا لعدة أسباب نذكر مايلي:**

**1- صدور هذه التعاريف عن رجال الدولة وصانعي القرار لا عن طريق باحثين وعلماء وبالتالي هي بعيدة عن التعريف العلمي.**

**2- أغلب الاجتهادات كانت صادرة عن باحثي ومفكري العالم الغربي وبالتالي يغلب عليها الانحياز الإيديولوجي لتجربة الغرب .**

**3- يرى بعض الباحثين أن التنمية السياسية هي عملية غائية تسعى إلى تحقيق أهداف النظام السياسي النهائية، كالديمقراطية، المساواة، المشاركة، الشرعية.**

**4- يرى مفكرين آخرين أن تحقيق التنمية السياسية مرهون باكتساب الخصائص السياسية للمجتمع الصناعي الحديث وبالتالي تكون التجارب ليست ذاتية محلية بل نابعة من الخارج.**

**5- كذلك تداخل مفهوم التنمية السياسية مع مفاهيم أخرى كالتحديث السياسي والتغير السياسي، فالأول يعني عملية تجديد تمكن النظم السياسية من مسايرة التغير الاجتماعي والاقتصادي السريع من خلال تبينها لثقافة سياسة ذات طابع عقلاني ونابعة من بيئة غير محليّة أي خارجية كالدول الغربية، أما الثاني وهو "التغير السياسي" يعني الانتقال البطيء من التوازن الموجود، وهذا التحول يحدث في كل أجهزة الدولة السياسية والذي يصاحبه تغيرات اجتماعية مماثلة في مؤسسات المجتمع والثقافة السائدة، أما التنمية السياسية، فهي عملية مقصودة وتعد خروج عن التوازن الموجود في كل المجالات وتنطلق من فكر جديد تتميز بالرشادة في التخطيط وهدفها الوصول إلى أفضل مستوى على المدى البعيد. وبالتالي فالتنمية تتضمن وتحتوي على التحديث لأنها شاملة**[[111]](#footnote-111)**.**

ومما يستنتج أن المفهوم بالنسبة للتنمية السياسية هو إيديولوجي ومطاطي ويحمل مصطلحات أخلاقية وفلسفية غير قابلة للقياس مثل العدالة، المساواة، القدرة، الشرعية،[[112]](#footnote-112) وهناك عدة مداخل لدراسة التنمية السياسية:

**المدخل القانوني:**

إن العلاقة قوية بين السياسة والقانون وقديمة تمتد من العصر الروماني، وتتمثل في سيطرة المقولات القانونية والدستورية وغلبة التحليلات والتصورات القانونية على دراسات علم السياسة واهتمام فقهاء القانون بقضايا علم السياسة والدولة والسلطة والسيادة والمؤسسات السياسية.

إن أساس التنمية السياسية حسب أصحاب هذا المدخل رجال القانون يتمثل بشكل أساسي في قيام دولة القانون والحق والعدل وهذا يعني وجود دستور يضبط ويحدد مهام وصلاحيات السلطات الثالثة :التشريعية، التنفيذية، القضائية، ويفصل بينها وكذا ضمان حقوق المواطنين من جهة وتحديد وجباتهم اتجاه الدولة من جهة أخرى ، كل هذا يؤدي الى ضمان استمرارية النظام السياسي والدولة عموما .وبالتالي فإن تحليل التنمية السياسية وفق هذا المنظور بمدى تطبيق القانون والخضوع له و يمكن إغفال دور القانون بالنسبة للدولة والمجتمع معا .و لكن هذا لا يكفي حيث أن هذا الكيان القانوني " الدولة " يعمل في محيط تسوده كثير من التفاعلات سواء على مستوى البيئة الداخلية أو الخارجية وهذا يفرض عليها التكيف مع كل جديد على خالف الثبات والجمود الذي يفرضه بالقانون.كما أن القانون قد يصدر من قبل هيئة أو أصحاب القوة والنفوذ في المجتمع وبالتالي في هذه الحالة سوف يكون متغيرا تابعا وخاضعا للتغيير من قبل أصحاب القوة والنفوذ [[113]](#footnote-113)

**المدخل المار كسي:**

اهتم الفكر الماركسي كثيرا بعلم الاجتماع والسياسة لدراسة المجتمع والسياسة، وماركس بالتحديد اهتم بقضايا المجتمع ومشكلاته، وحسبه فإن النظام السياسي يعكس الأوضاع الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع، ويعتبر أن النظام السياسي متطور إذا كان هذا الأخير يعكس مصالح الطبقة العامة (البروليتاريا) ويؤكد سيطرتها على وسائل الإنتاج، ودون حدوث الاستغلال في المجتمع[[114]](#footnote-114).

* ينطلق هذا المدخل من التحليل المادي للتاريخ، ويعتبر أن التنمية السياسية التي يمكن فهمها كظواهر فوقية، أي تتعلق بالبناء العلوي ، الطبقة الحاكمة ، الا إذا فهمنا البناء السفلي - الطبقة الكادحة – وهو بذلك يركز أو يؤكد على دور العوامل الاقتصادية والاجتماعية للطبقات المختلفة، وما يقترن بذلك من نمو للوعي الطبقي واحتدام الصراع بين الطبقات وانتصار الطبقة العاملة في النهاية وبالتالي يتم القضاء على الاستغلال والتمايز وعدم المساواة السائد وتنشر المساواة داخل المجتمع، وعلى هذا الأساس تتحقق الدولة الشيوعية وهي المرحلة الأخيرة حسبه ، وهي ديمقراطية الغالبية الساحقة من الجماهير أي طبقة العمال التي سوف تتحول إلى ديمقراطية اشتراكية . لكن ما يؤخذ عليه هذا المدخل وهو بالرغم من اعتماده على التاريخ في تحليله الا أنه لا يمكن تعميمه على كل الدول خاصة الدول النامية ، بل تنطبق فقط على الدول الغربية التي تتوفر فيها الشروط المسبقة للمجتمع الاشتراكي ، كما أن هذا المدخل يركز على الصراع بين الطبقات القائم على أساس اقتصادي في حين ان هناك عوامل اخرى غير الفواعل الاقتصادية والمادية ،كما ان تقديس الطبقة الكادحة فيه نوع من الظلم للطبقات الأخرى وفكرة التفاوت داخل المجتمع ،بل يمكن إحلال طرق أخرى عادلة ومنصفة لرقي كل المجتمع وهو ما استدركته المجتمعات الرأسمالية من خلال إصلاح النظام الرأسمال والاستجابة لمطالب الأغلبية[[115]](#footnote-115) .

**المدخل البنائي الوظيفي:**

تعتبر البنائية الوظيفية من أكثر المداخل النظرية شيوعا وانتشارا في دراسات علم الاجتماع والسياسة المعاصرين، لكنها ترتبط أكثر بعلم الاجتماع، ويحاول هؤلاء تطوير نظرية سوسيولوجية جامعة شاملة يمكن أن تكون دليلا ومرشدا للبحوث التجريبية الملموسة،وقد أدى شيوع هذا الاتجاه في الدراسات السياسية بوجه خاص، ويعود هذا لعدة اعتبارات منها عزوف معظم الباحثين عن الاعتماد على التحليلات القانونية للنظام السياسي وحرفية النصوص القانونية والجوانب الشكلية النظامية من ناحية، ومعارضة ومناهضة التحليلات الماركسية من جهة، واتجاه معظم الدراسات السياسية المعاصرة إلى الأخذ بمفهوم النسق أو النظام، كما عبرت عنه نظرية النظم systems theory لدى روادها أمثال: "توماس كوهن" Thomas .Kuhn، وستيفن بيبر، وبروز الحاجة إلى إطار جديد للتحليل العلمي يتسم بالواقعية، ويهتم بدراسة المجتمعات السياسية ويهتم بدراسة كافة النظم التقليدية والنامية،[[116]](#footnote-116) ومن هنا فإن التنمية السياسية تهدف إلى الاهتمام بالجانب السياسي والممارسات السياسية النظرية والعملية للدولة والنظام السياسي.

ثانيا: **تطور الدراسات في التنمية السياسية:**

**يعود الاهتمام بقضية التنمية السياسية إلى ستينيات القرن 20 رغم أن البوادر الأولى ظهرت مع انتهاء الحرب العالمية الثانية وأوائل الخمسينيات أي مع ظهور المدرسة السلوكية وتطورها في الولايات المتحدة حيث انصب اهتمامها بمفهوم الظواهر السياسية باستعمال الدراسات الكمية والمناهج العلمية والدمج بين ما هو تطبيقي تجريبي وبين ما هو نظري.**

**لم يكن تشارك الجهود في مجال التنمية السياسية بين الباحثين والمتخصصين فقط بل وحتى عن طريق رجال الدولة وصناع القرار بحيث كان لهم دور اجابي وعملي في هذا المجال.**

**والاهم في الموضوع فيمايخص التنظير في التنمية السياسية إرتبط أساسا بالمجتمعات الأنجلوسكسونية ، حيث انه تم إنشاء مجلس أبحاث العلوم الإجتماعية بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1923م، في ظل اهتمام بالغ بتطوير العلوم الاجتماعية والانسانية خاصة لتحاكي تطور العلوم التجريبية والمادية والرياضية ،لذا كانت المبادرات الأولى للأبحاث من طرف مختلف الأجهزة الحكومية الأمريكية التي قامت بعملية البحث وجمع المعلومات وإقامة الدراسات الخاصة بالأوضاع السياسية ونظم الحكم والإدارة في المجتمعات غير الاوربية في دول الهامش والمحيط من أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا أي الدول المتخلفة .**

**وقد اصبح موضوع التنمية السياسية موضوع علمي من مواضيع علم الاجتماع والسياسة، وتحولت إلى حقل معرفي مستقل عنهما في ستينيات القرن العشرين من خلال إصدار لجنة السياسة المقارنة خمس مؤلفات في التنمية السياسية أهمها :**

**1- كتاب ألموندG.almond و جيمس كولمان J.Kolman صدر سنة 1960 عن السياسة في المناطق النامية وهو من أوائل الكتب التي تطرقت إلى دراسة التخلف السياسي في دول العالم الثالث.**

**2- كتاب ليونارد بندر L.Bender عن إيران : التنمية السياسية في مجتمع متغير.**

**3- كتاب لوسيان باي L.Byeعن بورما: السياسة والشخصية وبناء الأمة.**

**ومن أهم الباحثين في مجال التنمية السياسية هو دانيال بال D.Bell الذي قام بتطوير مفهوم سوسيولوجي جديد هو مجتمع ما بعد الصناعة والذي يهتم بدراسة المشاكل والأزمات السياسية المصاحبة لعملية التحول سواء في المجتمعات الغربية (من مجتمع صناعي إلى ما بعد الصناعة) أو في دول العالم الثالث من مجتمع زراعي إلى صناعي .**

**وبالتالي تم الإنتقال بالاهتمام بالتنمية السياسية من الدول الغربية إلى دول العالم الثالث، لأنها ميدان خصب لفهم التجارب والخبرات السياسية ، ولأن كل مظاهر التخلف السياسي متوفرة في هذه الدول وهي كالآتي:**

**1- الافتقار إلى تنسيق إيديولوجي واضح يتماشى مع متطلبات البناء الاجتماعي والسياسي لدول العالم الثالث.**

**2- ضعف البناء القومي وغياب مفهوم المواطنة بسبب ضعف الوعي والثقافة السياسية.**

**3- ضعف التكوين المؤسساتي للبنى السياسية.**

**4- عدم وجود شرعية للأنظمة السياسة تجاة مواطنيها.**

**5- عدم استقرار الأنظمة الحاكمة في دول العالم الثالث.**

**6- انتشار ظاهرة الفساد السياسي من خلال تهاون الصفوة في تحقيق العدالة في توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة**[[117]](#footnote-117)

**خلاصة القول هنا أن التنمية السياسية من المواضيع الحديثة التي استنبطها العلم السياسي في أعقاب الحرب العالمية الثانية؛ ودخل في الاستخدام الأكاديمي - إذا جاز التعبير - وخاصة في مراكز الأبحاث والدراسات السياسية التطبيقية، حيث وظف مفهوم التنمية السياسية من قبل الجامعات الاورو - أمريكية تحت شعارات التطوير والتحديث السياسي وتم إجراء العديد من الدراسات بهذا القصد تحت إطار المشاريع التنموية والتحديثية، من أجل إستمرار تحقيق مصالحهم الاقتصادية والإستراتيجية ودفع الأنظمة السياسية للاقتراب الشكلي من النموذج الغربي؛ لأنه على حد زعمهم يشكل النموذج الذي يحتذي به في العالم، والقائم أصلا على الديمقراطية والليبرالية السياسية القائمة على التعددية السياسية، وحرية الفكر وانتقال السلطة عبر صناديق الاقتراع ونظام البرلمان .**

**المحور الثاني:**

**اليات التنمية السياسية :**

**هنالك آليات تسهم كثيرا في تحقيق التنمية السياسية ولها دور تطلع به في تحقيق المشاركة السياسية والمشاركة في الحكم ومعارضة النظام السياسي من خلال التثقيف السياسي والتنشئة والمشاركة وهذه الآليات هي الأحزاب السياسية والنخب السياسية.**

1. **الأحزاب السياسية :**

يعد ظهور الأحزاب السياسية من أهم المؤشرات على وجود نظام ديمقراطي،فلا تصح الديمقراطية دون وجود أحزاب سياسية ،فالأحزاب السياسية هي الركيزة الأساسية للديمقراطية ،بحيث تعطي المصداقية والشرعية للنظام السياسي سواء بالمشاركة والمعارضة وقد شكلت الأحزاب السياسية ثورة حقيقية في عالم النظم السياسية المقارنة والدساتير،رغم اختلافها من الناحية الاديولوجية والفكرية من نظام الى آخر وحتى من حيث التركيبة البشرية وتصنيفها وأهدافها وسياق عملها داخل المنظومة السياسية التأصيل اللغوي :

الحزب لغة :تشير كلمة "حزب" في اللغة العربية حزب القوم أي جمعهم وقواهم وشد منهم، وحزب الجماهير: جمعهم أو جعلهم أحزابا،والحزب جماعة من الناس،وقد أشار كذلك القرآن إلى الأحزاب كونها جماعة صالحة وأخرى فاسدة ،حزب الله وحزب الشيطان ،وتعتبر الأحزاب السياسية وسيلة فعالة لتنظيم مشاركة الأفراد في الحكم بواسطة الانضمام إليها وتلعب الأفراد السياسية دورا هاما في تمثيل الأقليات وحمايتها من الطغيان وتعمل على زيادة تماسك وتلاحم المجتمعات الغير متجانسة ،تنمية الشعور القومي ونشر الوعي السياسي وقيادة الحركات التحررية ضد التسلط الخارجي والداخلي[[118]](#footnote-118).

تعريف الحزب السياسي في اللغة الانجليزية :political party

هو مجموعة أشخاص منظمين لديهم نفس الاديولوجيات ونفس المواقف السياسية، و يترشحون في الانتخابات ويطمحون في الوصول الى الحكم والمساهمة في تشكيل الحكومة [[119]](#footnote-119) ،أو المشاركة في الانتخابات البرلمانية أو الرئاسية....)[[120]](#footnote-120) .

**المعنى الاصطلاحي للأحزاب السياسية**:

هناك العديد من التعاريف المختلفة للحزب السياسي حسب انتماء وتخصص الباحثين سواء تعلق الأمر بالفلسفة السياسية أو القانون أو العلوم السياسية أو حتى علم الاجتماع السياسي، كما أن الانتماء الفكري و الاديولوجي يلعب دورا كبيرا في ضبط المفاهيم.

يرى الأستاذ" لابالمباراla Palombara" وفينرWeiner"في كتابهما:"الأحزاب السياسية والنمو السياسي "أنه لا يمكن أن نتحدث عن حزب سياسي ان لم يتوفر أربعة شروط أساسية وهي:

1-تنظيم دائم: أي تنظيم يعد أمده في الحياة السياسية أعلى من أمد قادته في وقت ما

2-تنظيم محلي وطيد وشكل جيد ودائم ظاهريا ويقيم صلات منتظمة ومتنوعة على المستوى القومي.

3-إرادة واعية للقادة القوميين والمحليين للتنظيم،لأخذ السلطة وممارستها،لوحدهم أو مع الغير،وليس فقط التأثير على السلطة .

4-الاهتمام بالبحث عن دعم شعبي من خلال الانتخابات أو بأية طريقة أخرى [[121]](#footnote-121)

كما يعرف الأستاذ :"جورج بييردوG.Burdeau "أن الحزب السياسي هو كل تجمع بين أشخاص يؤمنون ببعض الأفكار السياسية ويعملون على انتصارها وتحقيقها، بغرض جمع أكبر عدد ممكن من المواطنين حولها والسعي من أجل الوصول الى السلطة أو على ألأقل التأثير على قرارات السلطة الحاكمة [[122]](#footnote-122)

ويعرف الحزب السياسي كذلك (على أنه مجموعة منظومة بشكل فضفاض تسعى الى انتخاب أصحاب المناصب الحكومية تحت تسميات معينة)[[123]](#footnote-123).ويعرف كذلك على أنه تنظيم اجتماعي دائم قائم على مبادئ وأهداف مشتركة بهدف الوصول الى السلطة أو المشاركة فيها أو التأثير عليها، ويضم مجموعة بشرية متجانسة في أفكارها ، ويمارس مختلف النشاطات السياسية وفقا لبرنامج عام لتحقيق أهدافه وتوسيع قاعدته الشعبية على المستويات المحلية والوطنية والدولية [[124]](#footnote-124).

وهذا يعني أن هناك عناصر أساسية لا بد أن تتوفر في كل حزب سياسي يمارس نشاطه السياسي فعليا.

أولا: أن الحزب السياسي تنظيم اجتماعي بالدرجة الأولى وهو تنظيم دائم. مكون من حالة تنظيمية يحكمها دستور أو ميثاق أو نظام يحدد وجوده وأهدافه وتنظيماته بالاظافة إلى نشاطاته وعضويته وماليته ، بشكل دائم، أو يحدد علاقات الأعضاء وقيادتهم وكيفية انتخابهم ، والشكل التنظيمي للسلم الهرمي بين القيادة والأعضاء القاعدة .

ثانيا: يهدف الحزب السياسي للوصول إلى السلطة لتحقيق أهدافها أو المشاركة فيها أو التأثير عليها عبر الوسائل المختلفة.

ثالثا: يتكون من مجموعة من الناس يؤمنون بعقيدة ومباوىء الحزب العامة ويسعون لتحقيقها، وتوسيع القاعدة الشعبية.

رابعا: له برنامج عام مرحلي يهدف من خلاله الى تحقيقه وتجسيده.

خامسا: له مبادئ وأهداف واديولوجية يجتمع عليها أعضاءها ويسعون لتحقيقها بمختلف الوسائل الممكنة.

سادسا:عمل الحزب على المستوى المحلي والوطني والقومي والدولي[[125]](#footnote-125).

كما أن هناك تقسيمات لبعض الباحثين للتعاريف حسب ما يحمله من توجه وقيم ومثل ومن هنا نجد من يقسمها إلى تعار يف ليبرالية أو ماركسية أو اشتراكية ومنهم من يضيف لها تعاريف عربية تخص الباحثين والمفكرين العرب، فالليبرالية تنطلق من الديمقراطية والحرية والتعدد وقيم العدل وحقوق الإنسان والبرامج والمنافسة والإيمان بالاختلاف.

في حين نجد المفهوم الماركسي الاشتراكي يرتبط بالإطار الشامل للاديولوجية الماركسية ، فيكيف الحزب باعتباره أحد عناصر " البناء العلوي " السياسي للمجتمع بأنه تعبير عن المصالح الاقتصادية بالدرجة الأولى، وتصل للحكم عن طريق الثورة من خلال الدفاع عن مصالح الطبقة الكادحة "proletarus "العمال والفلاحين والمهنيين البسطاء ويسعى لوضع حد للاستغلال الطبقي [[126]](#footnote-126)

في الفكر العربي : عندما نتحدث عن الفكر العربي لا يمكن تجاوز التراث الإسلامي والنص الديني عموما فهو شكل مركب وعام بالنسبة للدولة والمجتمع في العقل والثقافة والمخيال العربي عموما ، لذلك نجد إشارات مهمة حول فكرة الأحزاب كمصطلح وكمعنى.

والأحزاب كمصطلح في النص القرآني كأول مصدر للتشريع عند المسلمين [[127]](#footnote-127) فنجد استعمال الأحزاب على عدة معاني وأوجه، منها القوم المجتمعون على محبة النبي محمد –ص-في قوله تعالى "ولما رأى المؤمنون الأحزاب هذا ما وعدنا الله ورسوله " سورة الأحزاب ، ومنها المجتمعون على الباطل واتباع منهج الشيطان، في قوله تعالى " استحوذ عليهم الشيطان فأنساهم ذكر الله أولئك حزب الشيطان ألا ان حزب الشيطان هم الخاسرون " سورة المجادلة.

والمعنى الثالث الذين اجتمعوا على اتباع منهج الحق من الصحابة والتابعين ومن اتبعهم بالإحسان،قال تعالى:"أولائك حزب الله ألا إن حزب الله هم المفلحون "سورة المجادلة .

وأخيرا الأمم الكافرة التي سبقت الإسلام، وهي الأمم التي كذبت الرسل ، قال تعالى " كذبت قبلهم قوم نوح وعاد وفرعون ذو الأوتاد وثمود وقوم لوط وأصحاب ألأيكة أولئك الأحزاب "فالأحزاب تشير الى وجود جماعة تتفق طريق معين قد يكون باطلا وقد يكون حقا ومشروعا[[128]](#footnote-128) .وهناك اجتهادات مختلفة لدى مفكري الإسلام حول الظاهرة الحزبية والأحزاب السياسية بين التيارات والفرق والمدارس المتشددة والمعتدلة .

أما في العصر الحديث نجد أن الباحثين والمفكرين العرب وقفوا على عدة تعاريف للأحزاب السياسية ، أبرزها تعريف رمزي طه الشاعر يرى بأن الحزب جماعة من الناس لهم نظامهم الخاص وأهدافهم ومبادئهم التي يلتفون حولها ويتمسكون بها ويدافعون عنها ويرمون الى تحقيقها عن طريق الوصول الى السلطة أو الاشتراك فيها[[129]](#footnote-129) .

ويعتقد وليد البيطار أنه يمكن أن تكون هناك مجتمعات من دون أحزاب سياسية،والأحزاب ليست ضرورية لنشأة الدولة وقيام السلطة، إلا أن الحياة السياسية لا قيمة لها اذا خلت من الأحزاب السياسية، فالأنظمة السياسية تأكد أهميتها ودورها فهي من جهة أدوات للسيطرة السياسية في الأنظمة الأوتوقراطية ومن جهة أخرى أن الارتباط بين الأحزاب والديمقراطية أعطى نمطا جديدا من المجتمعات السياسية وتأويلا مختلفا لمفهوم المجتمع الديمقراطي[[130]](#footnote-130).

وقد عرف محمد المشهداني الحزب السياسي بأنه تنظيم يضم مجموعة من الأفراد لها تصور فكري مشترك وتعمل على تعبئة الرأي العام لصالحها من أجل الوصول إلى السلطة وقد عرفه "ميثم حنضل شريف"بأنه تنظيم سياسي لجمع من الأفراد على أسس فكرية واحدة،وأهداف مشتركة أهمها الوصول الى السلطة أو المشاركة فيها سواء كان بالانتخاب أومن دونها[[131]](#footnote-131) .ومن خلال هذه التعاريف المختلفة السابقة نستنتج أن الحزب السياسي هو مجموعة من الأشخاص ينزوون تحت قاعدة واحدة وهو تنظيم وطني يهدف إلى الوصول الى السلطة أو المشاركة فيها أو المعارضة، ويحمل أفكار اديولوجية معينة يدافع عنها وبرنامج حزبي يسعى لتنفيذه .

يشير "د.أبتر apter.d "بأن الأحزاب السياسية سمة أساسية للتحديث ، ويتجلى ذلك من خلال الوظائف المنوطة بها وهي: التنشئة السياسية – والمشاركة السياسية. التنشئة السياسية: إن التنشئة السياسية، هي النشاط السياسي الذي يهتم بالمواطن الناضج والواعي سياسيا. ويضطلع بهذه المهمة مجموعة من المؤسسات، ومن بينها الالحزاب السياسية فالحزب السياسي وفي إطار مسعاه للوصول إلى السلطة يعمل على نشر الاتجاهات والمبادئ التي يؤمن بها واحداث التغيير على المستوى الفرد ثم على مستوى الجماعة .

2 . المشاركة السياسية: يظهر دور الأحزاب السياسية من خلال تعبئة الجماهير على ضرورة الانتخاب وإحداث التغيير. هذه أهم وظائف الأحزاب السياسية التي تجعلها طرفا مهما في عملية التنمية السياسية، لكن هذه الوضعية والدور الذي ينعكس على الأحزاب السياسية في العالم الثالث، فهي كما وصفها "موريس دوفرجيه" نشأت خارج النظام التشريعي، وتتبنى إيديولوجيات غالبا ما تمس الهوية الوطنية. أما المشاركة السياسية في دول العالم الثالث فهي شكلية فقط، نظرا لان الأحزاب السياسية هي أدوات للنظام تعمل كهيئات حارسة ضاغطة، تعكس اهتمامات الشعب.

**وسائل الأحزاب السياسية:**

تستخدم الأحزاب السياسية وسائل عديدة ومختلفة لتحقيق أهدافها سواء كانت شرعية أو غير شرعية، سلمية أو عنيفة وتختلف من دولة لأخرى حسب تقاليدها في العمل السياسي والديمقراطية .

**أ – الوسائل السياسية:**

1-المشاركة في تمثيل الحزب السياسي في المجالس النيابية من خلال طرح اسماء المرشحين لشغل مقاعدها واعدادهم لتحمل المسؤوليات والمناصب لتسير شؤون الدولة كالوزارات والادارات العليا .والمشاركة في الانتخابات المحلية والمجالس البلدية في المدن الكبرى والبلديات والقرى ،كما يضمن تمثيل والوجود الفعلي والمادي للحزب.

2-تقديم المترشحين الذين يختارهم الحزب لتمثيله في الانتخابات الرئاسية .

3-المشاركة في المداولات والمناقشات السياسية مع ممثلي السلطات والاحزاب السياسية ،لبيان وجهة نظر الحزب في المسائل والقضايا ووضع اقتراح وحلول لها .

4-التعاون والاشتراك في الأعمال الإدارية والقضائية التي تتيح للحزب فرصة تحقيق قيمه ومبادئه ومصالحه او المشاركة في الحكم مع أحزاب أخرى.او التفرد بالسلطة بعد الفوز بالانتخابات والأكثرية في المجلس النيابي . لذلك يعهد لأعضائه الموجودين في السلطة تنفيذ مبادئ الحزب .

5-الحوار والمناقشة وطرح الأفكار داخل الحزب ومختلف الآراء لتوثيق العلاقة أكثر وخلق الثقة المتبادلة بين الأعضاء.وكسب الموالين والأنصار لصالح الحزب .

6-التعاون والتحالف مع الأحزاب الأخرى لخلق ائتلاف وطني مع بعض لصالح الوطن والأمة .

7-تنظيم التظاهرات السياسية والملتقيات والندوات والاحتجاجات وتقديم المذكرات والشكاوي والتوضيحات والدعاوي لتأكيد وجهة نظر الحزب .

8-اللجوء إلى أساليب واستراتيجيات الهجوم على الأحزاب الأخرى سواء كانت على صواب او على باطل ، من اجل تماسك أعضاء الحزب وتوحيد الصفوف لتأكيد أفضلية الحزب وقدرته على المواجهة وبأنه موجود.

9-إثارة شعور الأفراد والجماعات الحزبية لكسب التأييد ومنعا للتفكك والمعارضة والانشقاق داخل الحزب، من خلال المؤتمرات و الندوات .

10**.**التأكيد على حب الوطن من خلال الشعارات والحرص على المصلحة العليا للوطن والأمة ،والتوفيق بين المصلحة الخاصة والعامة واحترام الدستور والقوانين لضمان تأييد الجماهير [[132]](#footnote-132).

**ب .الوسائل الاقتصادية: [[133]](#footnote-133)**

**1-**تنظيم الاشتراك المالي للأعضاء، وتقديم التبرعات المالية والعقارية في الحملات الانتخابية والبحث عن الموارد المالية كالحصول على المساعدات والأموال التي تساعد الحزب على تغطية نفقاته.

2-استثمار أموال الحزب في مشاريع إنتاجية واجتماعية تؤدي الى تشغيل العاطلين عن العمل والاستفادة من الأرباح لدعم مالية الحزب ومساعدة أعضاءه وأتباعه ورعايتهم.

3-مساعدة الفقراء ماليا وعينيا للذين يعملون مع الحزب وزيادة أواصر الحزب.

**ج.الوسائل الاجتماعية[[134]](#footnote-134):**

1-التأكيد على الوئام والسلام الاجتماعي،والوقوف ضد الائتلافات الدينية والعرقية والقبلية، إلا في حالة كون الحزب يظم طائفة معينة.

2-تشجيع روح العمل والتضامن والتضحية في سبيل الحزب والالتزام بالقواعد الأخلاقية والشرف والفضيلة والمساواة والعدل.

3-تقديم مختلف المعونات الاجتماعية عن طريق التنظيمات والجمعيات والنوادي الترفيهية والرياضية، وهو ما نجده في دول الرعاية الاجتماعية مثل السويد والنرويج.

4-تبادل الزيارات والاحتكاك والتلاقي بين أعضاء الحزب وبين الجماهير.

5-إشراك أعضاء الحزب وحثهم على الاهتمام بالعنصر النسوي وإدماجهم في العمل الحزبي ،ورعاية الأمهات والأطفال ، وتشجيع التعاون الايجابي وإيجاد حلول للقضايا الاجتماعية.

6-التأكيد على شعارات الحزب ونشرها وبث الروح الوطنية لدى الشباب والأنصار، من خلال تمييز الحزب عن بقية الأحزاب .

**د.الوسائل التعليمية والإعلامية والنفسية :**

1. امتلاك صحف ومجلات ودوريات ونشريات ومطبوعات تمثل وجهة نظر الحزب في كل القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية .
2. فتح المدارس والمراكز التعليمية والتكوين والجامعات والدورات التدريبية والمهنية لأعضاء الحزب.
3. عقد مؤتمرات علمية وثقافية لتكوين أعضاء الحزب وتوعيتهم وعدم تركهم للأفكار المعادية من التيارات الأخرى.
4. توضيح وجهة نظر الحزب عبر وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة خاصة في أوقات الانتخابات،ويمكن شراء الوقت اللازم من الإذاعات والقنوات الفضائية لهذا الغرض، لكن في بعض الدول لا تسمح بذلك بل تقسم الوقت بالعدل بين المترشحين والأحزاب عبر مختلف وسائل الإعلام.
5. تنظيم اللقاءات والندوات التي تعالج القضايا السياسية المطروحة وتبادل الرأي بين المسؤولين الحزبيين والجماهير أي بين القيادة والقاعدة .
6. معالجة الحرب النفسية والإعلام المضاد من قبل الأحزاب المنافسة والرد عليها بمختلف الوسائل الثقافية والإعلامية،
7. محاولة الحزب امتلاك وسائل إعلامية مقروءة أوسمعية أو بصرية ، وتسخيرها لخدمة أهداف الحزب وأعضائه.
8. إبقاء الأمل قائما دائما في حالة عدم الفوز، ونشر الأمل في صفوف الأعضاء والمتعاطفين في المناسبات الأخرى القادمة [[135]](#footnote-135) .

**ه. الوسائل الدينية[[136]](#footnote-136):**

1-تنبيه الأعضاء والمنخرطين الى القيم الروحية والمعنوية التي يحملها الدين من تسامح وتضامن وتآخي والترغيب والترهيب لغرض كسب الجماهير .

2-تعظيم الاحتفالات والرموز الدينية والمناسبات لتأكيد احترام دين الشعب والجمهور ، وتقبل الاختلاف والتعدد لكسب الطوائف والمذاهب دون تمييز، وهناك من الأحزاب أسست على مرجعية دينية كالحزب المسيحي الألماني وحزب العدالة التركي وحزب الله اللبناني.

**و. الوسائل العنيفة :**

1-استعمال العنف ضد المعادين للحزب، أو تهديدهم بالاعتداء والتصفية ومختلف العقوبات والتحذير والوعيد والإرهاب ويصل الى الاغتيال السياسي.

2-تهديد بعض الكوادر من الحزب المعارضين أو المنشقين واستعمال العنف ضدهم وتخويفهم لردع الآخرين.

3-استعمال العنف الخفي كالضغط الاقتصادي والاجتماعي[[137]](#footnote-137)

4-بعض الأحزاب لها قوات خاصة (المليشيات) يستخدمها الحزب لعرض قوته وبث الخوف في صفوف الخصوم من داخل الحزب وخارجه وقد تكون هذه القوات خفية أو علنية (حزب الله)[[138]](#footnote-138)

2- **دور القيادة السياسية "النخبة "في التنمية السياسية :**

لغويا النخبة من الانتخاب أي الانتزاع والاختيار والانتقاء ومنه تنتقى النخبة وهم الجماعة التي تختار من الرجال فتنتزع منهم والمنتخبون من الناس هم المنتقون ،وفي معجم المحيط تعني النخبة المختار من كل شيء ويقال جاء في نخبة أصحابه اي خيارهم ،إما قاموس اكس فورد فكلمة etile تشير إلى الفئة الاجتماعية التي يعتقد أنها الأفضل والاهم من بينها لأنها تملك السلطة والثروة والمهارات مثل النخبة الحاكمة او النخبة المثقفة ،اما قاموس "هاشيت " الفرنسي تعني جماعة الأخيار أو الجماعة المتميزة من مجوعة اكبر .

ومنه فان النخبة جماعة أو جماعات من الأفراد لهم خصائص مميزة تجعلهم يقومون بادوار أكثر تميزا في مجتمعاتهم وتأثيرهم البالغ في مجتمعاتهم ، وعلى مختلف الحياة واتخاذ القرارات التي تهم المجتمع فمصطلح النخبة هو قديم ،فقد تحدث أفلاطون على ضرورة من يحكم المجتمع أن تكون نخبة أو جماعة من الأفراد الأذكياء .

كما أن المضامين والأبعاد متعددة في مفهوم النخبة ،حيث نجد أول من استخدم المصطلح علماء الاجتماع والسياسة ذلك ان المجتمع المعاصر لا توجد به نخب واحدة بل نخب متعددة وأشكال مختلفة ومتخصصة ، تتمثل في العلماء الباحثين رجال الدين رجال الفن والموسيقى حيث ياثركل في مجاله ، وهذه التعددية للنخب تعتبر خاصية المجتمع الحديث ،وما يميزهم هو مواهبهم فالمهارات والقدرات التي يملكونها والوزن والثقل الاجتماعي الذي يحصلون ن عليه دون غيرهم نتيجة للنشاطات التي يقومون بها و يؤثرون بها داخل مجتمعاتهم كنخب إستراتيجية فهي التي تأثر داخل المجتمع وتأخذ على عاتقها التغيير داخل المجتمعات .

وتتدرج النخب عبر مستويات مختلفة داخل المجتمع من خلال البناء الاجتماعي والسياسي ،بداية بالنخب السياسية الحاكمة والنخب الوسيطة كالمثقفين والعلماء ثم في الأخير النخب المحلية داخل المدن الكبرى والصغرى ،كما ان هناك تصنيفات أخرى تصنف على أساس المهن والتخصص،مثل النخب السياسية نخب الاقتصادية نخب فنية ،مهنية ،أو تصنف وفقا لوظائفها ،أو وفقا للنظم الاجتماعية السائدة [[139]](#footnote-139)

مفهوم النخبة قديم يعود لقرون وليس مصطلحا حديث ، وهذا استنادا على فكرة أفلاطون حول ‘المدينة الفاضلة ” ووضعه لأسسها، حيث يرى أن رجال الفكر والفلاسفة هم الأحق والأجدر بتولي مقاليد الحكم، وهو نفس الفكر ونموذج الذي تبناه بعده الفيلسوف المسلم الفارابي حول المدينة الفاضلة وتقسيماتها.

ثم إن قديما المجتمع المصري، كان الكهنة، مع الملوك، يمثلون صفوة المجتمع المصري، كونهم كانوا مكلفين بحماية الآلهة في المعابد. و عليه فإنَّه يمكن التأكيد أن ظاهرة ” النخبة” قد ارتبطت بالإنسان منذ بدء الخليقة وإن اختلفت صورها وأدوارها وفق المرحلة الزمنيَّة والرقعة الجغرافيَّة التي ظهرت فيها وكل التقسيمات الاجتماعية التي كانت لدى الحضارات القديمة والحديثة كانت تنطوي على فكرة النخبة.

كما إن عالم الاجتماع الفرنسي "سان سيمون " أول من وضع الخطوط العامة لتحليل النخبة، فمثَّل المجتمع بهرم تتربع النخبة أو صفوة المجتمع على قمته مؤكدا في ذات السياق أنَّ النخبة واقع لا مفر منه وأي إصلاح لنظام حكم لا يمكن له أن يكون دون النخبة، لهذا يرى سايمون أنَّه ينبغي أن تُسند لهم مهمة الحكم، مشددا على ضرورة ارتكاز معايير اختيار هذه النخبة على الامتيازات والمؤهلات لا على الانتماءات الأسريَّة.

وقد وصف فقدان النخب ب: “لنفترض أن فرنسا فقدت بصورة مفاجئة أهم خمسين فيزيائيا لديها، وأهم خمسين من الكيميائيين والأطباء والعلماء والشعراء والرسامين والمهندسين والجراحين والصيادلة، الذين يعدون مع غيرهم من الحرفيين والمهنيين الأكثر إنتاجا، فإن الأمة ستصبح جسدا لا روح فيه، وستحتاج فرنسا إلى جيل كامل لتعوّض هذه الخسارة الهائلة[[140]](#footnote-140) ”

النخبة القائدة ثقافيا أو معلمة الجماهير فهي في اصلها نمط تفكير الأنظمة الشمولية مع بداية القرن العشرين من خلا لا الأحزاب الطلائعية القائدة التي جاء بها لينين في إطار الدعوة إلى تفعيل الماركيسية عبر الحزب الشيوعي في روسيا بحكم إن النخبة الحاكمة تعبر عن مصالح الطبقة الكادحة والعاملة والنتيجة إلحاق الثقافة بالسياسة وتكرر نفس الشيئ مع النازية والفاشية ،اما العالم العربي خاصة مصر في عهد جمال عبد الناصر والأنظمة البعثية في العراق وسوريا والجزائر [[141]](#footnote-141)

1**. النخب والتميز الاجتماعي:**

النخبة هي مجموعة صغيرة ومختارة من المواطنين أو المنظمات التي تتحكم في كمية كبيرة من الطاقة. على أساس التمييز الاجتماعي فيما يتعلق بالفئات الأخرى من الفئات الأدنى، فإن معظم هذه المجموعات المختارة تبحث باستمرار عن التمايز وتمثل الانفصال عن بقية المجتمع. وعادة يتم استخدام مفهوم النخبة للتحليل المجموعات التي إما تتحكم أو تتموقع على رأس المجتمعات. خلق النخبة هو أيضًا نتيجة تطورهم عبر تاريخ البشرية. عدة مجموعات تسعى باستمرار إلى موارد اجتماعية مختلفة من أجل تحديد خصوصيتها. النخب والتميز الاجتماعي لديهم تاريخ طويل نابض بالحياة. منذ بداية اليونانية كان المجتمع والمكانة الاجتماعية للإمبراطورية الرومانية ذات صلة. بينما كان المجتمع اليوناني كان الهيكل الاجتماعي لروما القديمة مفككًا بشكل أساسي بين الناس الأحرار والعبيد على أساس الملكية والثروة والمواطنة والحرية ، مع أهمية كبيرة للوراثة.

على الرغم من وجود التقسيم الطبقي الاجتماعي في كلا المجتمعين ، في حالة الحالة الاجتماعية الأخيرة من خلال معايير موضوعية في وقت لاحق ، في كل من العصور الوسطى وفي العصر الحديث ، ساد هذا النوع من التمييز من خلال الوضع الاجتماعي ، وربما يمكن اعتباره المبدأ الرئيسي للتنظيم الاجتماعي في الوقت الحالي. وأكدت البحوث في العلوم الاجتماعية على ميل النخب للاستمرار وإعادة إنتاج سلطتها بمرور الوقت على "المستويات السياسية والاقتصادية ، مما قد يقوض فعالية إصلاحات مؤسسية. على سبيل المثال ، يتم توضيح شكل معين من أشكال استمرار النخبة بواسطة وجود السلالات ، وهو شكل خاص من أشكال الثبات النخبوي الذي تكون فيه عائلة واحدة أو قليل تحتكر المجموعات القوة السياسية أو الاقتصادية .

رس العديد من العلماء التمييز النخبة. من خلال استخدام مجموعة واسعة من المتغيرات النوعية والكمية مثل الوضع الاجتماعي ، والطبقات الاجتماعية ، والثقافة المحلية ، من بين أمور أخرى ، طوروا نظريات حول تطورها وتطور العروض في المجتمعات الحديثة. ومع ذلك ، برزت قضية رئيسية فيما يتعلق باستقراء قدراتهم التنبؤية: "إحدى المشكلات الخطيرة في هذا الموضوع كان المنظرون في كثير من الأحيان أكثر اهتمامًا بالعثور على تأكيد لكل منهم نظريات كبرى من النظر في الحقائق المختلفة للتمييز نسبيًا.

لقد قدموا أدلة تجريبية لدعم موقفهم ، هو الادعاء بتوفير قوانين اجتماعية على أساس واحد حالة معينة خلال فترة معينة ساد من العديد من المنظرين الكلاسيكيين مثل (سبنسر ، تارد ، فيبلين ، سيميل ،ويبر وسومبارت ) إلى مساهمات رئيسية لاحقة من الماركسية الجديدة ، الوظيفية ووجهات نظر ما بعد الحداثة التي حللت التمييز الاجتماعي والمحاكاة ، عندما بدأ البحث الاجتماعي في ربط التمييز الاجتماعي بـخلق النخب ، ظهرت خلفية نظرية جديدة.

حيث يعتبر( بيير بورديو) من أوائل وأهم الأبحاث التي ركزت على العلاقة بين النخب والتميز الاجتماعي. تحت فرضية "لا يوجد حكم على الذوق بريء" ، حاول بورديو تحليل البرجوازية الفرنسية ، أذواقها وتفضيلاتها. و قدم دراسة إثنوغرافية واسعة لفرنسا المعاصرة من خلال تحليل العقل البرجوازي. ، والذي يعد أحد المبادئ الرئيسية للتميز في العلوم الاجتماعية وفقًا لأفكار (بورديو )، فإن ما يلي:[[142]](#footnote-142)

"مبادئ التقسيم ، المنطقية والسوسيولوجي بشكل لا ينفصم ، تعمل داخل ومن أجل أغراض الصراع بين الفئات الاجتماعية ؛ في إنتاج المفاهيم ، ينتجون المجموعات ، أنتجت المجموعات ذاتها التي تنتج المبادئ والجماعات التي هم ضدها. ما هو على المحك في النضالات حول معنى العالم الاجتماعي هو السلطة على المخططات والأنظمة التصنيفية التي تشكل أساس تمثيلات المجموعات وبالتالي من تعبئتها وتسريحها: قوة استحضار كلام يضع الأشياء في ضوء مختلف (كما يحدث ، على سبيل المثال ، عندما تكون كلمة ، مثل "الأبوة" ، تغير التجربة الكاملة للعلاقة الاجتماعية) أو أيهما يعدل مخططات الإدراك ، ويظهر شيئًا آخر ، خصائص أخرى ، سابقًا دون أن يلاحظها أحد أو ينزل إلى الخلفية (مثل الاهتمامات المشتركة المقنعة حتى الآن حسب الاختلافات العرقية أو القومية) ؛ قوة فصل ، تمييز ، تشكيل ، تقدير ،استخلاص الوحدات المنفصلة من الاستمرارية غير القابلة للتجزئة ، والاختلاف من غير المتمايز " .

النخبة السياسية هي مجموعة من الأشخاص والشركات والأحزاب السياسية أو أي نوع آخر منظمات المجتمع المدني التي تدير وتنظم الحكومة وجميع مظاهرها من السلطة السياسية: "يمكن تعريف النخب على أنها أشخاص ، بحكم مواقعهم الإستراتيجية في المنظمات والحركات الكبيرة أو المحورية ، قادرة على التأثير على المستوى السياسي في النتائج بانتظام وبشكل جوهري الطبقة الاجتماعية والنخب مترابطة.

لقد أظهر العلماء أن أحد الجوانب الرئيسية في تشكيل النخب يتم تقديمه من قبل أنماط الطبقة الاجتماعية أكثر وقد تم تقديم وجهات النظر المؤثرة في البحث الاجتماعي تاريخيًا من الماركسية والوظيفية. طور علم اجتماع ماكس ويبر نظرية قوية إطار لفهم العلاقة بين الطبقات الاجتماعية والعمل السياسي في المجتمعات الحديثة. متأثرًا بأفكار ماركس ، أنشأ ويبر نظرية التقسيم الطبقي الاجتماعي بحجة أن القوة يمكن أن تتخذ أشكالًا متنوعة في التفاعل الاجتماعي. وأكد أن فكرة أنه إلى جانب الطبقة، كانت هناك مصادر أخرى للقوة في المجتمعات الحديثة ، مثل الوضع الذي تم تحديده بالاستهلاك منذ السبعينيات ، ركزت مجموعة واسعة من الأبحاث التجريبية الاجتماعية بشكل أساسي على شرح المحددات الاجتماعية للنخب الحاكمة.

في مواضيع مثل الأصول الاجتماعية، التعليم، والوضع الاجتماعي والاقتصادي، ورأس المال الاجتماعي والسياسي من بين أمور أخرى، العديد من العلماء قاموا بتحليل العوامل التي تفسر تكوين النخب وكذلك كيفية تطورها بمرور الوقت. كان المبدأ الرئيسي لهذا النوع من البحث هو مفهوم علم الاجتماع Weberian التقارب الاختياري، والتي تحدد الارتباط بين بعض المتغيرات المحددة بواسطة المعتقدات والأفعال أو الجهل أو العواقب غير المتوقعة للفعل الاجتماعي لماذا من المهم النظر في مفهوم التقارب الاختياري هذا؟ هناك ارتباط بين نظرية Bourdieuian للتمييز والاستخدامات الاجتماعية للقيم ومفهوم Weberian. بما أن النخب السياسية تكافح باستمرار من أجل السلطة ، فإنها تشترك أيضًا في الأصول الاجتماعية والمصالح ، فهي مختلفة منذ نشأتها.

2.2**. النخب والتمثيل السياسي:**

غالبًا ما ترتبط النخب السياسية والتمثيل بسبب حقيقة أن هذه المجموعات مرتبطة تبحث باستمرار للسيطرة على الحكومة. في الديمقراطيات الحديثة، السلطات السياسية ويجب أن تمثل مصالح المواطنين. للفوز في الانتخابات، يجب على السياسيين أن ينجحوا فيها بإقناع الناخبين: ​​"الحياة السياسية ليست مجرد اتخاذ خيارات عشوائية ، ولا مجرد نتيجة المساومة بين الرغبات الخاصة المنفصلة. إنه دائمًا مزيج من المساومة والتسوية حيث توجد التزامات غير حازمة ومتضاربة ومداولات مشتركة حول السياسة العامة ، والتي تتعلق بالحقائق والحجج العقلانية ".

جاء مفهوم "توطيد الديمقراطية" من لينز وستيبان (1996) ، من زعم أن الديمقراطيات الموحدة الحديثة تتطلب بالضرورة قبول سلسلة من القواعد والمؤسسات واللوائح ، التي تم إنشاؤها ومقبولة اجتماعيًا وسياسيًا ،التي أدخلت التوتر بين الاقتصاد السياسي والنظرية الديمقراطية ، لأنه ليس دائما الحوافز السياسية والاقتصادية مقبولة اجتماعيا.

2.4 **النخب وهيكل السلطة:**

القضية الرئيسية تتعلق بالصلة بين ترسيخ الديمقراطية والتغيير الاجتماعي هي كيف تحدد المجتمعات هيكل سلطتها. يعتقد معظم علماء الاجتماع أن القوة يمكن أن تكون النخب والنخب السياسية والتغيير الاجتماعي في المجتمعات الحديثة درست إما كقوة جماعية ، وهي القدرة على الأداء الفعال في السعي وراءها الأهداف المشتركة ، أو فيما يتعلق بقدرة مجموعة (النخبة) داخل المجتمع على أن تكون ناجحة في صراعات مع منافسيها.

البداية النظرية لأبحاث النخب وهياكل السلطة هي تلك في العصر الحديث المجتمعات أساس القوة والسلطة والصراع في المنظمات البشرية (دومهوف ، 2006). نظرًا لأنها تتوافق مع تحقيق مجموعة من الأغراض ، فإنها في كثير من الأحيان تطوير القواعد والأدوار المحددة.

في علم الاجتماع السياسي حاولت خمس نظريات - من وجهات نظر مختلفة والنماذج - لشرح وتحليل بنية القوة (مان ، 1986 ؛ هول وشرودر،2005 ؛ دومهوف ، 2005).

حاولت خمس نظريات الشرح والتحليل لهيكل السلطة في علم الاجتماع السياسي: التعددية ، نظرية الحكم الذاتي للدولة ، نظرية النخبة ،الماركسية ونظرية الهيمنة الطبقية. التعددية تعتبر ذلك في المجتمعات الحديثة.

وأخيرا للنخب السياسية أهمية لنظرية التمييز الاجتماعي وكذلك نظرية الهيمنة الطبقية كنظرية، خلفية لفهم النخب والنخب السياسية والتغيير الاجتماعي. الهيمنة الطبقية تعتبر النظرية معلمًا هامًا في علم الاجتماع السياسي. مع مراعاة الصعوبات وفهم العمل البشري في العلوم الاجتماعية ، يقدم بحث "دومهوف" النظرية الخلفية وأسلوب قائم على فكرة أن هيمنة القلة لا تعني السيطرة الكاملة ، بل القدرة على تحديد الشروط التي بموجبها تعمل المجموعات الأخرى .

إن أبحاث النخبة ليست متطورة مثل المجالات الأخرى لاستقصاء علم الاجتماع السياسي. اجتماعي، نظريات التمييز، وبنية القوة ضرورية لتحديد المجموعات النخبة والتي ليست كذلك. عندما يتم تحديد تكوين النخبة السلطة بوضوح ، يكون ذلك ممكنًا لإظهار كيف يتم تعريف العلاقات الاجتماعية مع الأخذ في الاعتبار مصلحة الطبقة العليا و من مجتمع الشركات. أخيرًا ، كما توحي عبارة "هيكل السلطة" ذاتها ، فهي كذلك من الصعب للغاية تغيير ترتيبات السلطة ، حتى في تلك البلدان التي يعيش فيها مواطنون حصلوا على حق التصويت ووصلوا إلى مستويات عالية من حرية التعبير العام.[[143]](#footnote-143)

1. - طارق الحاج، مبادئ علم الاقتصاد، دار صفاء للنشر والتوزيع: عمان، 2013، ص 186. [↑](#footnote-ref-1)
2. - فؤاد بن غضبان، علم اجتماع التنمية، دار رضوان للنشر والتوزيع: عمان، 2015، ص 30. [↑](#footnote-ref-2)
3. - عادل رزق، إدارة الأزمات المالية العالمية، مجموعة النيل العربية: القاهرة، 2010، ص 81. [↑](#footnote-ref-3)
4. - طارق السيد، علم اجتماع التنمية، مؤسسة شباب الجامعة: الإسكندرية، 2007، ص 30. [↑](#footnote-ref-4)
5. - Frédéric Teulon, croissance, crises et développement, Universitaire de France: Paris, 2010, p 178-179. [↑](#footnote-ref-5)
6. - نداء مطشر صادق، التخلف والتحديث والتنمية السياسية، دراسة نظرية، منشورات فاريوس بن غازي ليبيا: دون سنة النشر ، ص 90. [↑](#footnote-ref-6)
7. - نداء مطشر صادق، نفس المرجع السابق، ص 91. [↑](#footnote-ref-7)
8. - سعد حسين فتح الله، التنمية المستقلة، المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج، مركز دراسات، بيروت: 1999، ص 48. [↑](#footnote-ref-8)
9. - محمد نصر عارف، التنمية من منظور متجدد، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2002، ص 10-20. [↑](#footnote-ref-9)
10. - سعد طه علام، التنمية والدولة، القاهرة: دار طيبة للنشر والتوزيع، 2003، ص ص 109-110. [↑](#footnote-ref-10)
11. - حسين عبد القادر، الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية، مذكرة ماجستير علوم سياسية، جامعة تلمسان 2011-2012، ص 49. [↑](#footnote-ref-11)
12. - المرجع نفسه، ص ص 49-50. [↑](#footnote-ref-12)
13. - مهدي حسن ويلف، سليمان أحمد اللوري، التنمية الإدارية والدول النامية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع: 1993، ص 08. [↑](#footnote-ref-13)
14. - نصر محمد عارف، إبستمولوجيا السياسة المقارنة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت: 2002، ص ص ص 70، 71، 72. [↑](#footnote-ref-14)
15. - جون ماري دانكان، علم السياسة، ترجمة محمد عرب صاصلا، المؤسسة العربية للنشر والتوزيع بيروت: 1997، ص 25-26-27-28. [↑](#footnote-ref-15)
16. - [https://ar.wikipedia.org/inki. يوم: 22/07/2017](https://ar.wikipedia.org/inki.%20يوم:%2022/07/2017) [↑](#footnote-ref-16)
17. - عادل رزق، مرجع سابق الذكر، ص 157. [↑](#footnote-ref-17)
18. - سعد حسين فتح الله، مرجع سابق الذكر، ص ص 22-23. [↑](#footnote-ref-18)
19. - إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومه: الجزائر، 1997، ص 50-53. [↑](#footnote-ref-19)
20. - نداء مطرش صادق، مرجع سابق الذكر ، ص ص 15-16. [↑](#footnote-ref-20)
21. - محمد أحمد الدوري، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر، 1983، ص ص 49-51. [↑](#footnote-ref-21)
22. - نبيلة داود، الموسوعة السياسية المعاصرة، دار غريب للطباعة: القاهرة، 1991، ص ص 30-31. [↑](#footnote-ref-22)
23. - نبيلة داود، مرجع سابق الذكر، ص ص، 31-32. [↑](#footnote-ref-23)
24. - نصر محمد عارف، التنمية من منظور متجدد، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية: القاهرة، 2002، ص 25. [↑](#footnote-ref-24)
25. - نصر محمد عارف، ابستومولوجيا السياسة المقارنة، مرجع سابق الذكر، ص 58. [↑](#footnote-ref-25)
26. - علي جمعة، مفهوم النموذج المعرفي نقل عن الموقع الإلكتروني: يوم 12/08/2017

    http//k128.com/public-magazine/vieux/public3150 [↑](#footnote-ref-26)
27. - نمذجة علمية نقلا عن الموقع: يوم 12/08/2017.

    http//ar.wikipedia-org/wiki/ [↑](#footnote-ref-27)
28. - محمد نصر عارف، التنمية في منظور متجدد، مرجع سابق الذكر، ص ص 138-177. [↑](#footnote-ref-28)
29. - زكرا مطلك الدوري، الإدارة الإستراتيجية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع: عمان، 2005، ص ص 25-26. [↑](#footnote-ref-29)
30. - وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، دولة قطر، 2016. [↑](#footnote-ref-30)
31. - عدنان فرحان الحوراني، مفهوم وأهداف إستراتيجية التنمية الاقتصادية، الحوار المتمدن – العدد 3403- 21/06/2011. [↑](#footnote-ref-31)
32. - فؤاد بن غضبان، علم اجتماع التنمية، مرجع سابق الذكر، ص 191. [↑](#footnote-ref-32)
33. - مفهوم التنمية الاجتماعية نقلا عن الموقع: يوم 17/07/2017. http//.moudoo3.com [↑](#footnote-ref-33)
34. - مأمون أحمد محمد نور، التنمية المستديمة، مجلة الأمن والحياة، العدد 361 جمادى الثانية1433. [↑](#footnote-ref-34)
35. - عبد الله حسون محمد، مهداوي صالح داوي، التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد، مجلة ديالي، العدد السابع والستون، 2015، ص 343-344. [↑](#footnote-ref-35)
36. - مركز الإنتاج الإعلامي، التنمية المستدامة في الوطن العرب، جامعة الملك عبد العزيز: الرياض، 1427ه، ص 21. [↑](#footnote-ref-36)
37. - نورة العجلان، أبعاد ومؤشرات التنمية، دون دار الطباعة والنشر والسنة، [↑](#footnote-ref-37)
38. - جلال خشيب، مفهوم التنمية الاقتصادية، مجلة الألوية، تاريخ11/11/2004 الموقع:

    http//www.alukah.net/culture/0/78320. [↑](#footnote-ref-38)
39. - أحمد أمين بيظون، الاقتصاد السياسي وقضايا العالم الثالث، بيان للنشر والتوزيع: بيروت، 1998م، ص 392. [↑](#footnote-ref-39)
40. - أحمد أمين بيظون، مرجع سابق الذكر، ص 18. [↑](#footnote-ref-40)
41. - شكيب بن جديرة الطبلبي، منطاد الاقتصاد، دار المتوسط الجديد : تونس، 2013، ص ص 73-83 [↑](#footnote-ref-41)
42. - عمرو هشام محمد، مدخل في مدارس الفكر الاقتصادي، دار طرابلس: دمشق، 2009، ص ص، 12- 13. [↑](#footnote-ref-42)
43. - فؤاد غضبان، مرجع سبق ذكره، ص 67. [↑](#footnote-ref-43)
44. - عمرو هشام محمد، مرجع سابق الذكر، ص ص 85-86. [↑](#footnote-ref-44)
45. - عمرو هشام محمد، نفس المرجع، ص 94. [↑](#footnote-ref-45)
46. - أحمد أمين بيظون، مرجع سابق الذكر، ص ص، 29-30. [↑](#footnote-ref-46)
47. - عبلة عبدا لحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي نظريات التنمية والنمو. نقلا عن الموقع يوم 09/04/2017.

    http://qu.eduiq/ade/wp-cont/uploads/2016/02/d8%aa%d9%85%d9%87%p8/9-4.d8%a. [↑](#footnote-ref-47)
48. - عبد الزهرة فيصل يونس، مرجعيات الفكر التنموي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر: الإسكندرية ، 2002، ص 18. [↑](#footnote-ref-48)
49. - عبد الحميد طمار، الليبرالية وأسسها النظرية، دار الأمة: الجزائر 2014، ص 7-8-10. [↑](#footnote-ref-49)
50. - ليستر ثورو، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ترجمة : فايزة حكيم، أحمد منيب، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2006م، ص 37. [↑](#footnote-ref-50)
51. - إسماعيل صبري عبد الله، الكوكبية الرأسمالية في مرحلة ما بعد الأمبريالية، مجلة الملتقى، العدد 03، 2005، مراكش، ص 136. [↑](#footnote-ref-51)
52. - ليستر ثورو، مرجع سابق الذكر، ص 38. [↑](#footnote-ref-52)
53. - نصر محمد عارف، التنمية من منظور متجدد، مرجع سابق الذكر، ص 83. [↑](#footnote-ref-53)
54. - عدنان السيد حسن، قضايا دولية الأزمة المالية العالمية، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع: بيروت، 2010، ص 86. [↑](#footnote-ref-54)
55. - سليمان الحمداني قحطان أحمد، الأساس في العلوم السياسية، الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004، ص 251. [↑](#footnote-ref-55)
56. - صابر عبد الرحمن طعيمة، الإسلام والتقدم الاجتماعي، بيروت: منشورات المانية العصرية ، 1973، ص 252. [↑](#footnote-ref-56)
57. - فيصل يونس عبد الزهرة، مرجعيات الفكر التنموي وامتداداتها العصرية، الاسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر/ 2002، ص 78. [↑](#footnote-ref-57)
58. - عبد الله ساقور، الاقتصاد السياسي، دار العلوم للنشر: عنابة الجزائر، 2004، ص ص 111-112-113. [↑](#footnote-ref-58)
59. - عبد الزهرة فيصل يونس، مرجع سابق الذكر، ص ص 78-79. [↑](#footnote-ref-59)
60. - مرجع سابق الذكر، ص 75. [↑](#footnote-ref-60)
61. **\*** - (كارل ماركس، فريدريك إنجلز، كارل كاوتسي، جورجي بلخانوف، لينين، ليون تروتسكي، روزا لوكسمبورغ، ماوتسي تونغ، جورك لوكاش، باولو فيريري، أنتونيو غرامشي، كارل كوش، مدرسة فرانكفورت، سارتر، ...) [↑](#footnote-ref-61)
62. - <https://ar.wikipedia.org/wiki/> نقلا عن الموقع: يوم 12/08/2017. [↑](#footnote-ref-62)
63. - [www.marefa.org/index.php/](http://www.marefa.org/index.php/) نقلا عن الموقع: يوم 12/08/2017 [↑](#footnote-ref-63)
64. - عبد الزهرة فيصل يونس، مرجع سابق الذكر، ص 95. [↑](#footnote-ref-64)
65. - أحمد أمين بيظون، الاقتصاد السياسي وقضايا العالم الثالث، بسيان للنشر والتوزيع: بيروت، 1997، ص 33. [↑](#footnote-ref-65)
66. - كارل ماركس، فريدريك إنجلز، في الإستعمار، ترجمة : أيوب فؤاد، دار دمشق: دمشق، دون سنة النشر، ص 89. [↑](#footnote-ref-66)
67. - الهادي التيمومي، الجدل حول الامبريالية من بداياته إلى اليوم، دار الفرابي: بيروت 1992، ص 84-85. [↑](#footnote-ref-67)
68. - بوخارين و بريوتراجتسكي، ألف باء الشيوعية. نقلا عن الموقع يوم 06/10/2011.Ayman1970.wordpress.com [↑](#footnote-ref-68)
69. - الهادي التيمومي، مرجع سابق، ص 86. [↑](#footnote-ref-69)
70. - w.rostow ,the stages of economic grouth, London:cambridje university press, 1960, p 06. [↑](#footnote-ref-70)
71. - الهادي التيمومي، مرجع سابق الذكر، ص 87. [↑](#footnote-ref-71)
72. - إسماعيل شعباني ، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع: الجزائر ، ص 70-71. [↑](#footnote-ref-72)
73. - كمال حبيب، حازم المنى، دراسات في الإنماء والتطور، بيروت: المؤسسة الحديثة للكتاب 1997م، ص 52. [↑](#footnote-ref-73)
74. - فؤاد بن غضبان، علم اجتماع التنمية ، الرضوان للنشر والتوزيع : عمان ، 2015م، ص 135. [↑](#footnote-ref-74)
75. - إسماعيل شعباني، مرجع سابق الذكر، ص 74. [↑](#footnote-ref-75)
76. - كمال حبيب، مرجع سابق الذكر، ص 52. [↑](#footnote-ref-76)
77. - Mirdal G, economic theorry underdeveloped countries, New York,1991, p 26-34. [↑](#footnote-ref-77)
78. - fr.wikipedea.org/wiki/gino-germani نقلا عن الموقع الإلكتروني: يوم 17/01/2017 [↑](#footnote-ref-78)
79. - كرم أنطونيوس، اقتصاديات التخلف والتنمية، منشورات مركز الإنماء القومي : بيروت، 1980، ص 109-111. [↑](#footnote-ref-79)
80. - محمد أحمد الدودي، التخلف والتنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 51. [↑](#footnote-ref-80)
81. - عادل رزق، إدارة الأزمات المالية العالمية ، مرجع سابق الذكر، ص 192. [↑](#footnote-ref-81)
82. - اسماعيل شعباني، مرجع سابق الذكر، ص 85. [↑](#footnote-ref-82)
83. - المرجع نفسه، ص 88-89. [↑](#footnote-ref-83)
84. - طارق الحاج، مبادئ علم الاقتصاد ، دار الصفاء للنشر والتوزيع : عمان، 2013، ص 188. [↑](#footnote-ref-84)
85. - كميل حبيب حازم البني، مرجع سابق الذكر، ص 228. [↑](#footnote-ref-85)
86. - Economic commission for Latin america and the Caribbean:

    https://www.cepal.org/en/ obout. 20/05/2017. [↑](#footnote-ref-86)
87. - إحسان حفظي: علم اجتماع التنمية، دار المعرفة الجامعية: الإسكندرية، 2002م، ص 76. [↑](#footnote-ref-87)
88. - Andre Gunder frank, Latin Amirica: under development or revolution esseys on the development or under development the and the immediate enemy New York: monthly review press, 1969, p 10. [↑](#footnote-ref-88)
89. - عبد الزهرة فيصل يونس، مرجع سابق الذكر، ص 113-114. [↑](#footnote-ref-89)
90. - عمر بين فيحان المرزوقي، التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي ، مكتبة الرشيد، 2005م، ص 08. [↑](#footnote-ref-90)
91. - عواطف عبد الرحمان، قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: الكويت، 1984، ص 28-29. [↑](#footnote-ref-91)
92. - مرجع سابق الذكر، ص 30-31. [↑](#footnote-ref-92)
93. - R. Prebish, the economic development of Latin America and its prencepal problems, u.n.n.y. 1950, economic survey of Latin America, n.y, 1951, p 25-40. [↑](#footnote-ref-93)
94. - فيصل عبد الزهرة يونس، مرجع سابق الذكر، ص 114-115. [↑](#footnote-ref-94)
95. - Dominique Hamon, et Annie Mauras, la triade dans la nouvelle économie mondiale, presses universitaire de France: Paris 1997, p 16. [↑](#footnote-ref-95)
96. - محمد الجوهري وآخرون، الاقتصاد والمجتمع في العالم الثالث، دار المعارف: القاهرة 1982م، ص 252-255. [↑](#footnote-ref-96)
97. - إحسان حفيضي مرجع سابق الذكر، ص 107-108. [↑](#footnote-ref-97)
98. - سعد حسين فتح الله، التنمية المستقلة، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت 1990، ص 47-51. [↑](#footnote-ref-98)
99. - كميل حبيب، حازم البني، مرجع سابق الذكر، ص 159. [↑](#footnote-ref-99)
100. - المرجع نفسه، ص ص ، 162-163. [↑](#footnote-ref-100)
101. - المرجع نفسه، ص ص ، 142-150. [↑](#footnote-ref-101)
102. -فؤاد بن غضبان ،مرجع سابق الذكر، ص 297-330

     [↑](#footnote-ref-102)
103. - فؤاد بن غضبان، مرجع سابق الذكر، ص 297-330. [↑](#footnote-ref-103)
104. -حسن بن كادي،التنمية السياسية بين النظرية والتطبيق دراسة مقارنة في المفهوم والممارسة بين الفكر الغربي والتصور الاسلامي ،رسالة دكتوراه جامعة باتنة الجزائر ،قسم العلوم السياسية ،2016-2017 ،ص 103 . [↑](#footnote-ref-104)
105. -حمد حميد السعدون ، التنمية السياسية والتحديث العالم الثالث ،دار الذاكرة للنشر والتوزيع ، دون سنة النشر ،ص48-49 [↑](#footnote-ref-105)
106. - نداء مطشر صادق، مرجع سابق الذكر، ص 95. [↑](#footnote-ref-106)
107. - - رٌيم بن عـــــٌس،نعيمة سمينة ،،سعٌدة العــــائب،التنمية السياسية قراءة في الاليات و المداخل والنظريات الحديثة ،مركز النور للدراسات،دون سنة النشر ،ص5 -6 . [↑](#footnote-ref-107)
108. - رياض حمدوش، مرجع سابق الذكر ،ص11 . [↑](#footnote-ref-108)
109. - علياء ألعزي،الإعلام العربي والتنمية السياسيّة، معهد البحرين للتنمية السياسية ،2017 ،ص49 . [↑](#footnote-ref-109)
110. - احمد وهبان ،التخلف السياسي و غايات التنمية السياسية ،مصر :الدار الجامعة ،2003ص140-141 . [↑](#footnote-ref-110)
111. - - رٌيم بن عـــــٌس،نعيمة سمينة ،،سعٌدة العــــائب،مرجع سابق الذكر ،ص6 . [↑](#footnote-ref-111)
112. - صالح بالحاج، التنمية السياسية، نظرة في المفاهيم والنظريات، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، دون سنة النشر [↑](#footnote-ref-112)
113. -السيد عبد الحليم ، الزيات ، التنمية السياسية ، دراسة في علم االجتماع السياسي ، الجزء األول ، ط2، مصر :دار المعرفة الجامعية ، 2002 ،ص 64 . [↑](#footnote-ref-113)
114. - عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية (دراسة في الاجتماع السياسي)، دار المعرفة الجامعية: الإسكندرية 2002، ص 151، 163، 190، 191، ويمكن الرجوع إلى المرجع: بومدين طاشمة، استراتيجية التنمية السياسية دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية فرع تنظيم سياسي وإداري، جامعة الجزائر، 2006-2007. [↑](#footnote-ref-114)
115. - مرجع سابق الذكر ،ص164 . [↑](#footnote-ref-115)
116. - عبد الحليم الزيات، مرجع سابق الذكر ، ص 151، 163، 190، 191، ويمكن الرجوع إلى المرجع: بومدين طاشمة، استراتيجية التنمية السياسية دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية فرع تنظيم سياسي وإداري، جامعة الجزائر، 2006-2007. [↑](#footnote-ref-116)
117. **رياض حمدوش ،تطور مفهوم التنمية السياسية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية ، معهد الميثاق،بدون مكان نشر، 2009 ،ص5- 7** [↑](#footnote-ref-117)
118. معجم المعاني الجامع. معجم عربي عربي [↑](#footnote-ref-118)
119. -https://en .m.wikipedia .org >. [↑](#footnote-ref-119)
120. -oxford word-pawer ,china,2015,p570 [↑](#footnote-ref-120)
121. جان ماري دانكان،علم السياسة، ترجمة:محمد عرب صاصيلا، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1997، ص 221. [↑](#footnote-ref-121)
122. - Marcel prelot, science politique, (P .U.F :paris),1967,p 22 4. [↑](#footnote-ref-122)
123. -Carlton Clymer Rodee, totton janes Anderson ,introduction to political science, Mc Graw Hill:Sing apore,1983,p195. [↑](#footnote-ref-123)
124. -قحطان أحمد سليمان الحمداني ،الأساس في العلوم السياسية ،عمان :دار المجدلاوي للنشر والتوزيع،2004 ،ص 301. [↑](#footnote-ref-124)
125. -نفس المرجع السابق ،ص 302. [↑](#footnote-ref-125)
126. -أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث: (عالم المعرفة: الكويت )1987 ص18- 19 [↑](#footnote-ref-126)
127. -الوريس غ. ديمومبين ، ترجمة فيصل السامع، صالح الشماع، النضم الاسلامية .بحث في مؤسسات الدولة – الدين- المجتمع ،بيروت:شركة المطبوعات للنشر والتوزيع ،2014،ص 86-88 [↑](#footnote-ref-127)
128. -Islam web.net /ar/Fatwa /16543معاني كلمة الأحزاب في القرآن

     يوم 03-03- 2020 [↑](#footnote-ref-128)
129. -رمزي الشاعر،الاديولجية وأثرها في الأنظمة السياسية المعاصرة،القاهرة: دار النهضة ،1979،ص104. 2020 [↑](#footnote-ref-129)
130. -وليد بيطار،مرجع سابق الذكر ص1121. [↑](#footnote-ref-130)
131. -Vobabylon ,edu,iq /uobleges/Lecture-ospex ?Fid=29415 يوم 07-03-2020 [↑](#footnote-ref-131)
132. -قحطان سليمان الحمداني،مرجع سلبق الذكر ،ص 312-313. [↑](#footnote-ref-132)
133. - غارو حسيبة ،"دور الأحزاب السياسيى في رسم السياسة العامة "،دراسة حالة الجزائر من 1997- 2007م ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، علوم سياسية تخصص تنظيمات، جامعة مولود معمري ،تيزي وزو ،2012،ص 44-45. [↑](#footnote-ref-133)
134. -بطرس بطرس غالي،محمود خيري عيسى،"المدخل في علم السياسة "ط5، القاهرة :مكتبة الأنجلومصرية، 1986، ص 272. [↑](#footnote-ref-134)
135. -قحطان سليمان الحمداني، مرجع سابق الذكر ، ص 315. [↑](#footnote-ref-135)
136. -غازو حسيبة، مرجع سابق الذكر ، ص96. [↑](#footnote-ref-136)
137. -الأمين شريط ،الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة ،الطبعة السادسة ، ديوان المطبوعات الجامعية : الجزائر،2008،ص 258. [↑](#footnote-ref-137)
138. -قحطان سليمان الحمداني ، مرجع سابق الذكر ،ص 316. [↑](#footnote-ref-138)
139. -رحالي محمد ، النخبة السياسية المحلية ومسالة التنمية دراسة حالة المجلس الشعبي الولائي لولاية سيدي بالعباس،رسالة ماجستير ،جامعة وهران ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2013 ،ص 17-18 . [↑](#footnote-ref-139)
140. -https://bluenoqta.com/2019/03/14/نبذة-عن-النخبة-والنخب،-بين-التاريخ-والمصطلح/بوخالفي بشرا ، [↑](#footnote-ref-140)
141. - عقيل عباس ،عن وهم النخبة المثقفة التي تثقف المجتمع ،22اكتوبر2021 ،yks swen عربي . [↑](#footnote-ref-141)
142. - -Luis Garrido VergaraElites, political elites and social change in modern societies , REVISTA DE SOCIOLOGÍA, Nº 28 (2013) pp. 31-49 [↑](#footnote-ref-142)
143. -Luis Garrido VergaraElites, political elites and social change in modern societies , REVISTA DE SOCIOLOGÍA, Nº 28 (2013) pp. 31-49. [↑](#footnote-ref-143)